(ISSN: 2959-5436) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (SUJHUS)
2025 (آذار), مجلد 3,عدد 1 ,الصفحات 183-208

موقف النواب السنُّة في مجلس النواب اللبناني1920-1958

أ.م.د. محمد رضيوي فجر الحميداوي[1]*

[1]رئاسة الجامعة، جامعة سومر، ذي قار، العراق

الملخص:

يعد مجلس النواب اهم مؤسسة دستورية في اي بلد من البلدان، ويشكل الدعامة الاساسية من دعامات الحكم الوطني، ويعكس الشكل الحقيقي للنظام الديمقراطي، ويمثل سلطة الشعب العليا، وبما ان لبنان هي اقدم البلدان العربية في تشكيلها للمجالس النيابية، ومكونة من مجموعة من الطوائف، فقد ارتأينا ان نقوم بدراسة موقف الطائفة السنية من خلال نوابها في المجالس النيابية المتعاقبة خلال الاعوام1920-1958، والتركيز على دور هذه الطائفة في لبنان وما لعبته في سياستها الداخلية، وتكمن اهمية الموضوع في تسليط الضوء على رسم السياسة العامة للبلاد عبر مجلس النواب، والمطالبة بالحقوق، وتعيين الواجبات، وهو ما استدعى معه معرفة المجال العام للنواب السنة ومدى فعاليتهم داخل قبة البرلمان لإيصال اصوات ابناء طائفتهم.

لمقتضيات ضرورة البحث العلمي تم تقسيم هذه الدراسة الى مجموعة موضوعات هي: تشكيل الدولة اللبنانية وبدء الحياة الدستورية حتى عام1926، وموقف النواب السنة في مجلسي الشيوخ والنواب 1926-1932، الى جانب دور النواب السنة في مجلس النواب 1933-1942، فضلا عن نشاط النواب السنة في مجلس النواب1943-1952، واخيرا مجلس النواب وتدخلات النواب السنة 1952-1958.

الكلمات المفتاحية: لبنان، المجلس النيابي، السنة، النواب السنة، موقف السنة اللبنانيين.

The Position of Sunni Representatives in the Lebanese Parliament on some internal issues, 1920-1958

Asst. Professor. Muhammad Radhawi Fajr Al-Hamidawi[1*]

[1]University Presidency, University of Sumer, Thi Qar, Iraq

Abstract:

The House of Representatives is the most important constitutional institution in any country. It constitutes the basic pillar of national governance, reflects the true form of the democratic system, and represents the supreme authority of the people. Since Lebanon is the oldest Arab country in its formation of parliaments, and is made up of a group of sects, it has We decided to study the position of the Sunni community through its representatives in successive parliaments during the years 1920-1958, and to focus on the role of this community in Lebanon and what it played in its internal politics. The importance of the topic lies in shedding light on the formulation of the country's general policy through the House of Representatives, and the demand for rights, And assigning duties, which necessitated knowledge of the general sphere of Sunni representatives and the extent of their effectiveness within Parliament in conveying the voices of members of their sect.

Due to the necessity of scientific research, this study was divided into a group of topics: the formation of the Lebanese state and the beginning of constitutional life until 1926, the position of Sunni representatives in the Senate and the House of Representatives 1926-1932, in addition to the role of Sunni representatives in the House of Representatives 1933-1942, as well as the activity of Sunni representatives

* **Email address: wdggrghh@gmail.com**

In the House of Representatives 1943-1952, and finally the House of Representatives and the interventions of representatives in the year 1952-1958.

Keywords: Lebanon, Parliament, Sunnis, Sunni representatives, the position of the Lebanese Sunnis.

تمهيد: تشكيل الدولة اللبنانية وبدء الحياة الدستورية حتى عام1926

أدت الظروف السياسية التي مرت بها لبنان إلى تشكيل مجموعة من المجالس النيابية، لاسيما خلال المدة (1843-1926)، فقد شكلت تلك المجالس على الاساس التمثيلي للطوائف في لبنان، وليس على أساس النسبة العددية لجميع اللبنانيين، إذ تم تشكيل أول مجلس تمثيلي بعد الحرب الأهلية اللبنانية الأولى[1] التي حصلت بين عامي (1841-1843) ، فحلت الدول الكبرى[2] بمساعدة الدولة العثمانية تلك الحرب عن طريق تأسيس مجلسي القائممقاميتين[3] الدرزية، والمارونية، وتمثلت فيهما الطوائف بنسب متساوية اثني عشرة عضواً ، أي نائبان عن كل طائفة[4]، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً؛ إذ حصلت المصادمات بين الدروز[5] والموارنة[6] مرة أخرى في عام1860 مما أستوجب معه تغيير النظام القائم في لبنان، وتشكيل نظام المتصرفية[7] (1861-1915)، وبقيت التوزيعات التمثيلية السابقة للطوائف من دون تغيير، حتى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى عام1918[8]، وقد مثّل الطائفة السنية فيه عمر الخطيب بين عامي 1868-1912، اذ جاء بعده حسين الحجار1912-1915، ثم ابنه عبد الحليم الحجار1915-1920[9].

استمرت الحياة النيابية في لبنان في العمل على الرغم من سقوط الدولة العثمانية، إذ تم تأسيس مجلس عام عرف بـمجلس الإدارة عام1918 لتسيير شؤون اللبنانيين مكوناً من اثني عشرة عضواً، وتمثلت فيه الطوائف بالنسب السابقة، من دون تغيير، إلى أن الغي بقرار فرنسي في الثاني عشر من تموز1920 [10]، وحلّ محله مجلس آخر سمّي بـاللجنة الإدارية، وتمثلت فيه الطوائف اللبنانية بالتقسيم الطائفي ذاته، ومثّل طائفة المسلمين السنة فيها حسين بيهم وعمر الداعوق حتى ألغته السلطات الفرنسية في الثامن من اذار1922[11].

اعلنت فرنسا في الاول من ايلول1920 تشكيل الدولة اللبنانية، باسم دولة لبنان الكبير، التي جاءت على انقاض متصرفية جبل لبنان العثمانية[12]، فقد كان لهذا الاعلان تداعيات كبيرة على المستوى الداخلي، اذ اختلفت الرؤى بين الطوائف اللبنانية حيال الدولة الجديدة، ولموقف المسلمين السنة انقسامات عدة كبقية الطوائف اللبنانية[13]، فطالب قسم كبير من السنة في بيروت وطرابلس بإعلان الوحدة مع سورية، في حين طالب السنة في جبل لبنان وبقية المناطق الاخرى بالانضمام الى الدولة الجديدة[14]، وردا على تلك التوجهات دعا المفوض السامي الجنرال غورو[15] في الاول من ايلول عند اعلان الدولة الجديدة مفتي بيروت الشيخ مصطفى النجا[16]، ليكون حاضرا معه ليبرهن بان السنة في لبنان مع الدولة الجديدة، ومما جاء في كلمة الجنرال غورو "أيها اللبنانيون: في سفح هذ الجبل الشامخ... وأمام هؤلاء الشهود جميعاً...أنادي بدولة لبنان "لبنان الكبير" وأحييه باسم حكومة الجمهورية الفرنسية متجلبباً بالقوة والعظمة"[17].

رفض المسلمون السنة في لبنان النتائج السياسية على ذلك مما جعل السلطات الفرنسية، تستدعي الشخصيات المؤيدة اليها من بيروت وطرابلس وجعلتهم في اللجنة الادارية التي اسستها لتكون بمثابة المجلس النيابي، فقد تمثلت فيه الطوائف بحسب الرغبة الفرنسية، الى ان تحولت للمجلس التمثيلي الاول1922-1924[18]، كان ممثلو السنة هم: حليم قدورة[19]، ومحمد المفتي، ونور الدين علم الدين[20]، وخالد شهاب[21]، وعبود عبد الرزاق[22]، والمجلس التمثيلي الثاني1925-1926، ممثلو السنة هم: حسين قزعون[23]، عمر بيهم، محمد الداعوق، خير الدين عدرا[24]، خالد شهاب[25]، ووضع الدستور

اللبناني في العام نفسه[26]، وقد شارك في وضعه اللبنانيون السنة الذين حصلوا على امتيازات كبيرة، ونالوا حسب الرغبة الفرنسية على المرتبة الثانية بين الطوائف اللبنانية الكبرى، والمرتبة الاولى على الطوائف المسلمة[27]. فغنموا بذلك الكثير من الامتيازات فشاركوا بالحكومات اللبنانية وغيرها من المؤسسات الدستورية الاخرى ومنها مجلس النواب اللبناني.

اولاً: موقف النواب السنة في مجلسي الشيوخ والنواب 1926-1932

حدد الدستور اللبناني السلطة التشريعية بان تكون من مجلسين هما الشيوخ[28]، والنواب، وفقاً للمادة الثانية والعشرين، وحددت عدد اعضاء مجلس الشيوخ بستة عشرة عضواً[29]، يُعين رئيس الجمهورية سبعة منهم وينتخب البقية، وشددت أن تكون مدة ولايتهم ست سنوات، ويمكن إعادة انتخابهم مرة ثانية أو يجدد تعيينهم[30]، وكانت حصة المسلمين في هذا المجلس سبعة مقاعد، بعد أن صدر قرار تعيينهم من قبل المفوض السامي هنري دو جوفنيل[31]، في الرابع والعشرين من أيار1926، ووفقاً لنص المادة الخامسة والتسعين من الدستور اللبناني، التي أكدت على النسب الطائفية، اخذ السنة ثلاثة مقاعد منها شغلها[32] كل من : عبد الله بيهم[33]، ومحمد الجسر[34]، ومحمد الكستي[35].

ووفقا للتوقيتات الدستورية المحددة، فقد جرت انتخابات رئاسة مجلس الشيوخ في الخامس والعشرين من أيار1926، وفاز بها الشيخ حبيب باشا السعد[36]، ولكن بعد تدخل كبير من المفوض السامي تنازل الأخير عن منصبه إلى الشيخ محمد الجسر، لتمثيل الطوائف في المناصب الرئاسية في البلاد وبهذا أصبح محمد الجسر اول شخصية سنية تتولى منصبا سياديا[37]، فتم إجراء الانتخابات من جديد في اليوم نفسه، وفاز الشيخ محمد الجسر بأغلبية الأصوات برئاسة مجلس الشيوخ، إذ حصل على اربعة عشر صوتاً من أصوات الشيوخ[38].

اما المجلس الاخر وهو المجلس النيابي فتكون من ثلاثين نائباً مدة ولايتهم اربع سنوات، ينتخبون على مرحلتين، كانت مقاعد المسلمين فيه سبع عشرة مقعداً، حصة السنة منها ستة مقاعد، نالها كل من: عمر الداعوق، وعمر بيهم، وخالد شهاب، وخير الدين عدرا، وعبود عبد الرزاق، وحسين قزعون[39].

كان موقف أعضاء الطائفة السنية في مجلس الشيوخ، يتميز بكثرة المطالبات والدعوات إلى الاصلاحات الإدارية، ففي جلسة مجلس الشيوخ التي كانت مخصصة لانتخاب رئيس المجلس تنازل الشيخ محمد الكستي عن ترشيحه لصالح مرشح اخر من ابناء طائفته كونه لازال في منصب رئاسة القضاء الشرعي في لبنان، وكانت النتيجة انتخاب محمد الجسر رئيسا للمجلس، فقد فاز الاخير بحصوله على اربعة عشرة صوتاً، من اصل ستة عشرة صوتا[40]، وتكلم محمد الجسر بعد تسنمه المنصب رسميا قائلا: "سادتي، وضعتم ثقتكم فيَّ فالشكر لكم، وعهدتم إليّ بالقيام بهذا المقام فأقطع العهد بأني أكيّف مشيئتكم وأمثل رغائبكم حسب استطاعتي وبمنتهى قوتي. وما أنا إلا مرآة لكم تمثّل الفضيلة والإخلاص والجد في العمل تلك الأخلاق النبيلة التي يرجوها الوطن وأبناؤه منكم. سادتي، ن يومنا هذا ليوم عظيم في تاريخ الأمة اللبنانية. بلى إن ساعتنا هذه لهي الساعة التي طوت صحيفة، كتب التاريخ فيها ما كتب وسطرت أول حرف في تاريخ الحياة الصحيحة. حياة الاستقلال، وحياة الحكم النيابي فهنيئاً للأمة التي طوت صحيفة ماضيها على المؤلف مخطوطاته وما هو إلا بين صحيفة وأخرى تطلع نور الحياة من ظلمة الفناء. سادتي، يقولون إن الدستور يؤخذ ولا يعطى، وهل أخذته الأمة اللبنانية؟ نعم لقد أخذته، فإن سيف الفضيلة وهو قوة وسنان الحكمة وهو قوة ودرع الوفاق والوئام وهو قوة قد أنالنا ما نلناه ولولا هذه القوى الخالدة لم يكن من سبيل للدولة الإفرنسية الحرة دولة البطولة والأمجاد، تلك الجمهورية الفرنساوية الكريمة أن تمد يد العطف والعون فتساعده في سبيل قضيتنا الوطنية"[41].

وفي الجلسة المخصصة لاختيار رئيس المجلس في التاسع عشر من تشرين الأول1926جرت الانتخابات ولم يحصل فيها الشيخ محمد الجسر على الاغلبية للفوز في المنصب، بل شاركه فيه ايضا الشيخ حبيب باشا السعد، بعد ان حصل كلاهما على سبعة اصوات، الامر الذي رفضه الممثلون السنة وخرجوا مع اربعة اخرين، لبيان امتعاضهم من الموقف غير الصحيح للتوزيع الطائفي الذي اقرته المادة الخامسة والتسعين من الدستور، الذي اقره جميع السياسيين اللبنانيين وعلى اختلاف منابعهم، ونتيجة لذلك الانسحاب اعيد اجراء الانتخابات من جديد، وفاز الشيخ محمد الجسر بالرئاسة من جديد وجدد له الانتخاب[42]، وفي الجلسة نفسها تقدم الشيخ عبد الله بك بيهم بسؤال وجهه الى الحكومة هذا نصه[43]: "حضرة صاحب السماحة رئيس مجلس الشيوخ الأفخم، بمناسبة وضع موازنة سنة 1927 ودرس البرلمان لها أرجو حضرة وزير المالية التكرم بالإجابة على ما يلي:

1- ماذا كان موجود في صندوق الجمهورية يوم وضع مشروع الميزانية؟.

2- ما هو مقدار الأموال الأميرية والاستحقاقات الباقية تحت التحصيل حتى ذلك التاريخ؟.

3- فهم أن لدى حكومة الجمهورية مبلغ خمسة عشرة مليون من الفرنكات وأن هذا المبلغ جرى إبداله بنقود ذهبية عند هبوط سعر الفرنك منذ عهد غير بعيد فبأي سعر صار تبديل هذا المبلغ وبأمر من جرى ذلك التبديل". وقد احاله الرئيس الى وزير المالية للإجابة عنه.

وعند مناقشة ميزانية وزارة العدلية، في جلسة الرابع من كانون الاول1926، اقترح الشيخ محمد الكستي اصلاح المحاكم العدلية ومجلس الشورى اللبناني، ومحكمة التمييز اللبنانية والمحاكم الادارية والعدلية، واصر على دراسة الميزانية بندا بندا، وابتداء بالمادة الأولى التي نصت على إنقاص عدد المحاكم الابتدائية إلى أربع وجعلها في مدن بيروت وطرابلس وصيدا وزحله ، فرفضها وغيرها الى إنشاء محكمة في كل محافظة لبنانية وهو ما أيده عليه اعضاء المجلس[44]. وفي الجلسة التي عقدت في السابع عشر من الشهر نفسه، قدم الشيخان عبد الله بك بيهم، ومحمد الكستي مع تسعة من اعضاء المجلس، مشروعا لقرار من مجلس الشيوخ اختص بالإعراب عن شكره للجيش الفرنسي في الشرق، جاء فيه:" إلى حضرة رئيس مجلس الشيوخ المحترم، يرجو أصحاب الإمضاءات أن تطرح الرئاسة على المجلس مشروع القرار الآتي بيانه وهو: إن مجلس الشيوخ اعترافاً بالأعمال المجيدة التي قام بها الجيش الفرنساوي في الشرق دفاعاً عن حدود الجمهورية اللبنانية وتوطيداً للأمن في داخلية البلاد الذي عكر صفاءه عصابات مدفوعة إلى ذلك من الخارج يختم دورة اجتماعه الحالية بالإعراب عن تقديره خدمات الجيش المذكور مؤكداً للجنرال غاملان القائد العام للجيش الفرنسوي في الشرق أن الجمهورية اللبنانية أبداً تحفظ له وللجيش الذي هو بقيادته ذكرى خالدة ترددها الأجيال المقبلة"[45]. وفيما يبدو ان الاحداث العسكرية والسياسية التي كانت منتشرة في جنوب لبنان ، وقيام ابناء الطائفة الشيعية بحركات عسكرية مناوئة للدولة[46]، جعلت اعضاء مجلس الشيوخ السنة يوجهون شكرهم الى قيادة الجيش الفرنسي الذي قضى على الاحداث في تلك المناطق.

اجابت الحكومة على جميع استفسارات الشيخ عبد الله بك بيهم ومنها كتاب رئيس الوزارة رقم مائة وسبعون في الثالث عشر من آب 1926 والخاص بشأن التعيينات القضائية الأخيرة، "اطلعت على سؤال حضرة الشيخ عبد الله بيهم بشأن التعيينات القضائية فوجدته مجمل وغير محتوي على تعيين مادة يعني غير مصرح عن القضاة الذين قرأ حضرته في الصحف المحلية أنها طلبت إقالتها من الخدمة بسبب تلك التعيينات الجديدة ولذلك أرجو من حضرته بياناً عن التعيينات التي يعتقد أنها لا تتفق مع الأحكام والأصول المقررة وبيان أوجه مباعدتها عنها حتى يمكن إعطاء الجواب على كل منها

بمفرده"[47]. والكتاب الاخر هو كتاب رئيس الوزارة رقم مائة واربع وسبعون في الثالث والعشرين منه، والخاص في شأن حي الأرمن والفقراء وأصحاب العاهات، جاء فيه: "إن وزارة الصحة والإسعاف العام التي ليس لها مؤسسات لإيواء العجز وأصحاب العاهات الغير قابلة الشفاء مهتمة الاهتمام الكلي لإيجاد مأوى يضم هؤلاء المساكين وهي تهيئ بمساعدة وزارة الأشغال العمومية سراي الجديدة لهذا الغرض ولها ملء الأمل بأن المصلحة المذكورة تنهي بالقريب العاجل الأشغال المطلوبة التي رصد لها المبالغ اللازمة في الميزانية. ورغماً عن عدم وجود محلات لديها خاصة للعجز فإنها ترسل بعض هؤلاء إلى المؤسسات الخصوصية وتنفق عليهم مساعدة من ميزانيتها ولكن للأسف هذه المؤسسات لا يمكنها قبول عدد يذكر من العجز لعدم وجود محلات كافية وأما الأولاد المتشردون فكل من هو يتيم منهم يرسل إلى المياتم بدون أدنى تردد والمرضى الذين يقدمون أنفسهم لها يرسلون إلى المستشفيات. وأما التسول فالوزارة تدرس بالاتفاق مع وزارة الداخلية الطرق التي يلزم التوسل بها للوصول إلى الغاية المطلوبة أي إبطال هذه المهنة الممقوتة مع العلم بأنها لا تحجم عن مساعدة أي شخص لا معين له وهي تفعل ذلك كل وقت وأما بخصوص مقر الأرمن فمشروع إسكانهم بمحل ثانٍ صحي سيقدم للمجلس بعد أن تنتهي من درسه اللجنة المشتركة التي ستؤلف لذلك"[48].

اجابت الحكومة وفقا لكتاب رئيس الوزارة رقم مائتان وعشرة في العاشر من أيلول1926 حول مشترى سيارات الجندرمة "إن سبب مشترى السيارات هو عدم كفاية عدد قوات الجندرمة فإن هذه السيارات تسمح بنقل القوات الكافية إلى المحل المهدد بأقل ما يمكن من الوقت وأن النتائج التي حصلت بواسطتها خصوصاً في الشوف كانت محسوسة. ومع ذلك فالحكومة اهتمت لزيادة عدد الجندرمة في الميزانية المقبلة لتكون مستعدة لكل طارئ وتسهر على الطرق وفي الداخل"[49].

وفي الثاني والعشرين من اذار1927 تقدم الشيخ عبد الله بك بيهم باستيضاح بشأن الآثار الموجودة في متحف لبنان المركزي الى رئيس المجلس طالب فيه ضرورة الحفاظ على ثروة البلاد واثارها التي اودعت في المتحف الموجود في بناية الدياكونيس، الى ان يتم بناء متحف وطني له وقد طلبوا من الحكومة ومن البلدية ان تخصص لهم ارضاً لهذا الغرض[50]، وذكر في مطالعته "لقد تعينت وزميلي الاستاذ قشوع بموجب مرسوم من حضرة رئيس الجمهورية في اللجنة التي يرأسها حضرة وزير المعارف للنظر في بعض قطع من الخزف المنوي ارسالها الى متحف اللوفر وموجود منها جملة قطع فذهبت مع زميلي الى المتحف فوجدنا اغلب القطع التي كانت موجودة ضمن الخزائن في غرف الطابق السفلي من بناية الدياكونيس موضوعة ضمن صناديق والباقي ضمن ثلاث غرف فقط فسألنا حضرة رئيس المتحف والاخصائي الفرنسي عن سبب وضع هذه القطع في الصناديق بدلاً من عرضها، فأجاب بان الجمعية العائدة لها بناية الدياكونيس طلبت من الحكومة أجار الطابق السفلي فرأت الحكومة ان قيمة الاجار التي هي مائة وخمسة وعشرون ليرة ذهبية باهظة جداً، فاتفقت معها على استئجار الغرف الثلاث وتركت باقي غرف الطابق المذكور، واعطت امراً الى مدير المتحف بان يخلي تلك الغرف في اربع وعشرين ساعة فتم ذلك رغبة في توفير مبلغ الاجار وهو مائة وخمسة وعشرون ليرة. على ان الحكومة اضطرت ان تنشئ حواجز خشبية وعملت درجاً خشبياً الى المكتبة الوطنية منفقة في سبيل ذلك نحواً من مئتين وخمسين ليرة، وقد لحق بالقطع من جراء وضعها في الصناديق تعطيل وتكسير تقدر قيمته بأكثر من ستة الاف ليرة وكل ذلك لأجل توفير مبلغ مائة وخمسة وعشرين ليرة هذا عدا عما تسبب عن وضع الآثار في الصناديق من عدم تمكن الزائرين من مشاهدتها"[51]، وطلب الشيخ عبد الله بيهم من رئيس المجلس ان يطلب من الحكومة ان تفتح اعتماداً مستعجلاً قدره مائة وخمسة وعشرون ليرة لأجل استئجار في الطابق السفلي مع تغريم المسؤول عن هذا التوفير المعكوس قيمة الخسائر واحالته الى المجلس التأديبي[52]. كما وجه في الجلسة نفسها اسئلة وطالب بإحالتها إلى الوزارة، ومنها أولاً: كنت قد فهمت أن الحكومة شكلت لجنة من بعض رجال العدلية للنظر في ترقية القضاة وتعيينهم ثم جاءت التعيينات الجديدة

فقرأت في الصحف المحلية أن بعض القضاة طلبوا إقالتهم من الخدمة بسببها وهم من المشهود لهم بالقدرة والإخلاص والنزاهة. فهل تمشت الحكومة على رأي اللجنة المذكورة في التعيينات والترقيات الجديدة التي أصدرتها؟ ثانياً: ثم الذي أعلمه أنه يوجد هناك نظام لهيئة القضاة (كادرو) يقضي على الحكومة بأن تتبع في ترقية القضاة المقدرة والقدمية لا أن تسير كما يتراءى لها في ترقية البعض درجات دفعة واحدة وإهمال البعض الآخر سنين عديدة دون مراعاة حقوقهم المكتسبة. فهل روعي هذا الكادرو في الترقيات والتعيينات التي أجريت حديثاً؟ ثالثاً: إن الدستور نص بمراعاة الطائفية والجدارة وقد رأينا أن الوزارة في التعيينات والترقيات الجديدة لم تراع هذه الأحكام الدستورية فكيف تنتظر بعد هذا من القضاة الإخلاص والاجتهاد وإقرار العدل وهم أنفسهم قد حرموا منه[53]، كما ارسل في الجلسة نفسها استفسارات اخرى الى الحكومة منها نظراً للاضطراب الاقتصادي الناتج عن تقلبات النقد بين هبوط وصعود نطلب إلى الحكومة أن تقدم حالاً إلى البرلمان مشروعاً بالرجوع إلى أساس الذهب في المعاملات يقي البلاد من الخراب الذي يتهددها. تستخدم إدارة الدرك عدداً كبيراً من السيارات التي تكبدها نفقات باهظة بحجة المحافظة على الأمن ومطاردة العصابات فبدلاً من نفقات هذه السيارات التي لا يأتي استخدامها بالفائدة المطلوبة تستطيع الحكومة أن تزيد عدداً وافراً زيادة على عدد رجال الدرك يوزعون على المخافر في جميع أنحاء البلاد فيقومون بالمحافظة على الأمن وبمطاردة الأشقياء في ملاجئهم في طرقات لبنان الوعرة ووديانه ورؤوس الجبال تلك الأماكن التي لا تستطيع السيارات الوصول إليها فيكون ذلك أكثر فائدة لتأييد الأمن وتكون النفقات أقل بكثير من نفقات السيارات وتنفق في محلها بمداركة الحوادث قبل وقوعها دون تكبد النفقات الباهظة على غير جدوى بعد وقوعها. كان زميلي الشيخ الأستاذ إميل إده[54] قد سأل الحكومة عما تنوي عمله بشأن حي الأرمن وحالته غير الصحية رحمة بهم وبسكان المدينة عامة في هذه الأيام الحارة التي تتفشى فيها الأمراض وتكثر مخاطرها فأجيب وقتئذ أن الحكومة مهتمة بهذا الأمر وهي تدرس المسألة درساً مدققاً وستضع مشروعاً لذلك في أقرب وقت على أني أرى أن الصحة العمومية في المدينة لا تزال عرضة للخطر لأسباب أخرى عدا الناتجة عن حالة حي الأرمن والتي صار التنويه عنها مراراً من زمن مديد فإن في المدينة مئات من الفقراء من أولاد وعجزة وأصحاب عاهات ومرضى يطوفون شوارعها منهم ما يمكن إرساله إلى المياتم والملاجئ والمستشفيات ومنهم من يجب إجباره على ترك البطالة وإجبارهم على العمل ومنهم أيضاً غرباء يحسن إرجاعهم إلى أوطانهم كما فعلت حكومات البلاد المجاورة. لذلك فإني ألفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر طالباً الاهتمام الجدي السريع به[55].

اتحد اعضاء المجلس النيابي السنة في مواقفهم في أثناء انعقاد جلسات المجلس النيابي، ففي جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثاني عشر من ايار1927 تكلم النائب خالد شهاب الذي ابدى ارتياحه من الحكومة، ولكنه في الوقت نفسه طلب منها انصاف ابناء الطائفة الشيعية التي لحقها الاذى بسبب السياسات الحكومية المتعاقبة، واشار الى ضرورة انصاف ابنائها، واستغرب من عملية فصل الموظفين وتقليل الوظائف الحكومية، وابان بانها لا تستطيع ان تفعل ذلك بحجة تقليص النفقات العامة. وطالب بتوزيع المواد الغذائية على المتضررين والفقراء من اللبنانيين، لاسيما مادة الطحين، وبالسرعة الممكنة[56]. ثم تبعه في الكلام النائب عمر بك الداعوق الذي اشاد بفكرة تقليص الوزراء الى ثلاثة فقط، واكد بانها افضل من الاعداد الكبيرة للوزراء، وطالب بضرورة تفعيل العمل الحكومي وانهاء مشروع خط سكة الحديد النافورة- طرابلس، لان ذلك يسهم في انعاش الاقتصاد والاستثمار، وفي نهاية الجلسة، وعند التصويت على منح الثقة للحكومة فقد صوت كل من عمر بك بيهم ، وعمر بك الداعوق، وخالد شهاب، وعبد الله بك بيهم، ومحمد الكستي، وخير الدين عذرا بمنح الثقة[57].

ولم يكن ذلك الموقف الوحيد للنواب السنة، فعند انعقاد المجلس لغرض مناقشة البيان الوزاري لحكومة حبيب باشا السعد في التاسع والعشرين من كانون الثاني1928، تكلم النائب عمر بك الداعوق مطولا، وطالب بضرورة مد خطوط

سكك الحديد وتنفيذ مشاريع الري عن طريق استلام الحكومة للأموال التي يتم استحصالها من الكمارك، كما طالب بعدم تحويل انابيب النفط المزمع انشاؤها من بيروت، وعند التصويت على منح الثقة للحكومة صوت كل من محمد الكستي وخالد شهاب وعمر الداعوق وعبد الله بيهم وحسين قزعون وعبود عبد الرزاق وخير الدين عذرا الى منح الثقة[58].

وعلى الرغم من ان النائب خالد شهاب هو رئيس المجلس النيابي الا انه تحدث مطولا وبصورة مستفيضة في مناقشة البيان الوزاري لحكومة اوغست اديب باشا[59] في جلسة الخامس من نيسان1930، فقد ابان بانه ضد البيانات الوزارية كونها لا تلبي طموح الشعب اللبناني وعدم ايفاء والالتزام الحكومي بها، وحمل حكومة اميل اده سبب الازمة المالية التي تعاني منها لبنان بسبب تسريح الكثير من المعلمين والموظفين، وعدم دفعها المرتبات للبقية، وعطلت شؤون البلاد بالكامل، وعارض الحكومة في اقفال المدارس وتسريح المعلمين، وحمل من جانب اخر المفوضية الفرنسية مسؤولية تدني مستوى التعليم في لبنان ووجه كلامه الى مندوب المفوض السامي الذي كان حاضرا في الجلسة بان فرنسا عندما غزت مصر في عهد نابليون بونابرت جلبت معها المفكرين والعلماء والمصلحين اما الان فإنها تعمل على العكس من ذلك، وفي نهاية الجلسة امتنع النائبان خالد شهاب، وحسين الاحدب عن منح الثقة للحكومة في حين منحها كل من عبود عبد الرزاق، وعبد الله بيهم، وحليم قدورة، وحسين قزعون[60]، وتفرغ السنة خلال الاعلوام1930-1932، ثم توقفت نهائيا عام1932، وعطل الدستور عام1933-1935[61]، الى التحضير للانتخابات التي دعت اليها السلطات الفرنسية، ولم يكن هذا الموقف للنواب السنة الاخير، بل كانت لهم مواقف اخرى بين عامي1936-1942.

ثالثاً: دور النواب السنة في مجلس النواب 1936-1942

اقدمت السلطات الفرنسية على اجراء تغييرات ادارية لمفوضياتها الخارجية ومنها لبنان، اذ عينت الحكومة الفرنسية الكونت دميان دي مارتيل[62] Demian De Martel، في الثاني عشر من تشرين الأول 1933 مفوضاً عاماً لها في بيروت، الذي وصل إليها في الرابع والعشرين من الشهر نفسه[63]، وأبدى اهتماماً كبيراً بإعادة الحياة الدستورية إلى لبنان بصورة جزئية[64]، فطلب من شارل الدباس الاستقالة، ثم أصدر تنظيماً جديداً، منح له الحق في تعيين رئيس الدولة اللبنانية سنة فسنة، إلى حين عودة الحياة النيابية إلى طبيعتها[65]، واستناداً إلى ذلك التنظيم الجديد عين حبيب السعد رئيساً للدولة لسنة واحدة على أن تبدأ أواخر كانون الثاني1934، يعاونه عبد الله بك بيهم الذي أخذ منصب أمين سر الدولة[66].

استهل المفوض السامي الجديد اعماله بتقليص عدد أعضاء المجلس النيابي إلى خمسة وعشرين نائباً، من بينهم ثمانية عشر نائباً منتخبين، وحسب التمثيل الطائفي في لبنان، سبعة نواب معينين[67]، على أن تكون ولاية المجلس اربع سنوات وكان نصيب الطائفة السنية من هذا التخفيض اربعة نواب[68]، وبالفعل جرت الانتخابات النيابية الجديدة في يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من كانون الثاني1934، وجاءت بأغلبية موالية للسلطات الفرنسية التي زورت الانتخابات لصالحهم وأضيف لهم النواب المعينين[69].

كان النواب السنة موزعين مناطقياً، إذ كان خير الدين الاحدب[70] نائبا عن بيروت، وخالد شهاب نائبا عن لبنان الجنوبي[71] ومحمد امين قزعون[72] نائبا عن البقاع، وأمين المقدم[73]، ومحمد عبود عبد الرزاق[74] نائبان عن لبنان الشمالي[75]، وجرت التعديلات على هذا القانون بأن يتم بالانتخاب مباشرة وليس عن طريق المندوبين الثانويين، اذ أن النائب يمثل اللبنانيين جميعاً من دون استثناء، أي أن الناخبين ينتخبون المرشح ضمن الدائرة الانتخابية الواحدة[76]، وتولى رئاسة المجلس ثلاثة رؤساء كان من بينهم النائب خالد شهاب ممثلا عن الطائفة السنية، وهو اول مرة يتولى احدهم هذا المنصب بصورة رسمية[77].

عمد المفوض السامي دي مارتيل في1935، إلى تجديد ولاية رئيس الجمهورية عاماً أخر[78]، فضلاً عن إصداره قراراً في الحادي عشر من كانون الأول1935، أعاد فيه إلى المجلس النيابي حقه الدستوري في انتخاب رئيس الجمهورية، وبناءً على ذلك انتخب أعضاء المجلس النيابي في العشرين من كانون الثاني1936، اميل ادة رئيساً للجمهورية، بأكثرية اربعة عشر صوتاً، مقابل احد عشر صوتاً لمنافسه[79] بشارة الخوري[80].

ان مواقف النواب السنة توحدت مع عقد الاتفاقية الفرنسية اللبنانية عام1936، اذ عمد رئيس المجلس النيابي الممثل عن الطائفة السنة وقتها، خالد شهاب دورا كبيرا في تمرير المعاهدة والموافقة عليها، واخذ بالضغط على الأطراف السنية المؤيدة له بالموافقة عليها من دون اعتراض، وهو ما دفع جميع الأطراف المسيحية على اختلافهم السياسي، بان توافق على توليه منصب رئاسة المجلس النيابي لمدة أطول، لاسيما اميل ادة وبشارة الخوري وحتى المفوض السامي دي مارتيل نفسه، تكريما له على جهوده التي بذلها في سبيل عقد المعاهدة، ولكي لا يعد تنصلا عنه امام أبناء طائفته[81]، وكذلك كان أعضاء الطائفة السنية في المجلس النيابي لهم مواقف مماثلة ففي جلسة الخامس عشر من تشرين الاول1936 التي خصصت لمناقشة المعاهدة الفرنسية اللبنانية، تحدث النائب محمد امين قزعون، عن تصريحات رئيس الجمهورية، التي اكد فيها على توزيع الوظائف على اللبنانيين الاصلاء، اذ اوضح قزعون قائلا: "انا نرى تطوراً عاماً بين الجماعات والافراد في جميع الاقطار والامصار ونحن لا نقل عن اي كان ممن يطلبون الحرية والاستقلال... واني اطلب من مفاوضي الملحقات ان لا يتساهلوا في امر لنا مشروع والسلام على من صدق في عمله واخلص في نيته"[82].

وتابعه في الكلام النائب محمد عبد الرزاق قائلا:" ليس هذا المقام مقام كلام بل مقام عمل واجتهاد، فانا احيي الحكومة الفرنسوية التي مهدت السبيل لهذه المفاوضة والفت نظر الحكومة اللبنانية والمجلس الى الاتحاد لتحقيق المطالب...طالبا من الاخوان السير على هذا المنوال بالتكاتف والتضامن للحصول على الاستقلال"[83]، وهكذا يتضح لنا بان موقف النواب السنة في لبنان كان مؤيداً لعقد المعاهدة، وتمثل الموقف المؤيد في الجانب الحكومي[84].

وفي السابع عشر من تشرين الثاني1936 تكلم النائب محمد امين قزعون، حول مضمون نصوص المعاهدة لا سيما الفقرة السادسة والسادسة مكررة، التي نصت على اجراء المساواة بين جميع اللبنانيين، وتساءل عن مضمونها "فهل تعد هذه المراسلة كمادة تنفذ معها في جميع ادوار الرؤساء اللاحقين ام يأتي من يقول انه غير مستعد للتنفيذ وهل تكون قانونا مجبراً على التنفيذ ام لا"[85]، مما استوجب ان يرد عليه رئيس المجلس النيابي خالد شهاب قائلا: "الفرق بين المعاهدة والمراسلات الملحقة بها ان المعاهدة ثابتة لا تتبدل لغاية المدة المنصوص عليها بها والمراسلات تتبدل بتبدل الاحوال، ولكن للمراسلات والبروتوكولات الملحقة بها قوة المعاهدة من حيث التأثير والعمل"[86]، ثم اجابه ايضا النائب السني الاخر محمد عبد الرزاق قائلا: "اننا اجتهدنا لوضع النص خصيصاً في شكل يحقق المساواة بين جميع ابناء البلاد على اي مسألة كانت، ان هذه المعاهدة التي بذلنا في سبيل الحصول عليها الغالي والنفيس تنطبق على حالتنا الحاضرة وهي تشبه المعاهدة الانكليزية العراقية والانكليزية المصرية، واعتقادنا ان التصريحات التي اتخذت فيها كافية لينال كل ذي حق حقه. ان اللجنة المفاوضة قامت بواجبها حق القيام وحافظت على حقوق الشعب وكان لحقوق الافراد والجماعات نصيب كبير من الاحترام كما ورد في المراسلة رقم 6 و6 مكررة"[87]، كما رد عليه رئيس الحكومة خير الدين الاحدب الذي قال مخاطبا الجميع بما فيهم قزعون: "اوافق على المعاهدة لانها خطوة ذات قيمة في طريق الحرية والاستقلال التام... اوافق على المعاهدة لانها تشتمل على نصوص صريحة تضمن الحقوق والمساواة للجميع فعسى ان يأتي دور التنفيذ مبرراً هذه الموافقة"[88]، وعلى اثر توقيع المعاهدة مع فرنسا شرعت السلطات الانتدابية في لبنان، على اعادة الحياة الدستورية تدريجيا، فأصدر المفوض السامي دي مارتيل في الرابع من تشرين الاول1937[89]، قرارا حدد فيه عدد أعضاء المجلس النيابي بثلاثة وستين

عضواً، وفصل بين الأعضاء المنتخبين والمعينين، كان المنتخبون اثنان واربعون عضواً، والمعينون واحد وعشرون عضواً[90].

حصل المسلمون في هذه الانتخابات على ثمان وعشرين مقعداً منتخبين، ومعينين كانت حصة الطائفة السنية منها ثلاثة عشر مقعداً، قسمت بين تسعة مقاعد منتخبة، واربعة مقاعد تعيين، فكان المنتخبون هم: خالد شهاب، ومحمد امين قزعون، ومحمد عبد الرزاق، وسليم اللبابيدي[91]، وخالد عبد القادر، وعبد الله اليافي، واحمد الخطيب[92]، وراشد المقدم[93]، وشفيق كرامي[94]. أمّا المعينون فهم: خير الدين الاحدب، ونصوح الفاضل[95]، وكمال جبر[96]، ومحيي الدين النصولي[97].

عقد اعضاء المجلس النيابي جلستهم الاولى في التاسع والعشرين من تشرين الاول 1937، وانتخب النائب محمد عبد الرزاق سكرتيرا للمجلس، بعد أن حصل على ستة وثلاثين صوتاً[98]، شكل نواب الطائفة السنية في اثناء تعطيل المجلس النيابي عام1942 الكتلة الاسلامية[99] كان هدفها الاساس المطالبة بحقوق الطوائف الاسلامية جميعا، وقد أصبح محمد جميل بيهم رئيساً للكتلة وأنتسب اليها أعضاء المجلس النيابي السابق من السنة في تموز من العام نفسه، ورفعت هذه الكتلة في الثامن والعشرين منه، مذكرة احتجاج إلى رئيس الدولة الفرد نقاش[100] والمندوب السامي الجنرال جورج كاترو[101] (George Catroux)، ورئيس البعثة البريطانية في بيروت الجنرال إدوارد سبيرس[102] (Edward Spears)، وممثلي دول الحلفاء في العاصمة بيروت، عبّروا فيها عن مخاوفهم بعدم انصافهم، وطالبوا بمنح أبنائهم المراكز العليا في الوظائف الحكومية، والمؤسسات العامة، والمساواة مع بقية الطوائف التي استأثرت بالامتيازات في لبنان لوحدها، وركزت الكتلة في مذكرتها على الطوائف الاسلامية تشكل الأغلبية في المجتمع اللبناني، وهم يدفعون الغالبية العظمى من الضرائب، ولا يحصلون على أية خدمات مقابلها[103]، وفي الثامن من تشرين الأول 1942، ارسل أعضاء الكتلة الإسلامية مذكرتهم من جديد إلى رئيس الحكومة اللبنانية سامي الصلح[104] ، وبعد استقالته، ومجيء الفرد نقاش بدلاً منه، بعثوا له بمذكرة بالمضمون نفسه للمرة الثالثة[105]، وقدمت الكتلة ايضا مذكرة إلى السلطات الفرنسية، طالبوا فيها إجراء إحصاء سكاني جديد، وإجراء انتخابات نيابية جديدة، ورفض قيد المهاجرين في أعداد اللبنانيين[106]. ان هذه المطالبات التي تقدم بها المسلمون بما فيهم سنة لبنان والكتلة الدستورية، للحكومة اللبنانية والمفوض السامي عام1942، لم تأت بثمارها مطلقا، اذ رفضت من قبل المعنيين، ولم يستجب لطالباتهم التي تقدموا بها[107]. الا ان ذلك لم يمنع النواب السنة في مجلس النواب اللبناني من الاستمرار في المشاركة السياسية وتمثيل ابناء طائفتهم لاسيما بعد احداث عام 1943 وصولا حتى نهاية عام1952.

رابعا: نشاط النواب السنة في مجلس النواب1943-1952

اعتمدت الحكومة على القانون الانتخابي لعام1947 اذ لم تعمد الى تغييره، الذي هو في الاساس قانون الانتخابات لعام1943، فقد اوجب القانون بان يتكون اعضاء مجلس النواب من خمسة وخمسين عضواً، وقسم لبنان الى خمس دوائر انتخابية، واشترط على المرشح بان يكون قد اكمل الخامسة والعشرون من عمره، وغض النظر عن التحصيل الدراسي، ومن جانب اخر اشترط بان يكون عمر الناخب قد اكمل الحادية والعشرون سنة[108]، فتمت الانتخابات النيابية في موعدها المقرر في الخامس والعشرين من أيار 1947، وجاءت النتائج بفوز مرشحي الحكومة في جميع المناطق الانتخابية[109]، وقد اتهم جميع اعضاء هذا المجلس بالتزوير، وان الحكومة قد استخدمته لصالح مرشحيها ضد المعارضة[110].

كانت مقاعد السنة فيه عشرة، من اصل اربعة وعشرين مقعدا خصصت للمسلمين، فاز بها كل من احمد البرجاوي[111]، وحسين العويني[112]، سامي الصلح، عبد الله اليافي، رفعت قزعون[113]، ورياض الصلح[114]، وسليمان العلي[115]، وعدنان الجسر، ومايز المقدم، ومحمد عبد الرزاق، وحصل السنة على امانة سر المجلس التي تبوأها النائب رفعت قزعون[116].

شارك اعضاء الطائفة السنية في جلسات مناقشات مجلس النواب اللبناني، وكان اول المتكلمين النائب سامي الصلح في جلسة السابع عشر من حزيران1947، اذ توجه بتقديم الشكر الى الحكومة لما بذلته من جهود كبيرة في اجراء الانتخابات، كما وجه شكره ايضا الى جميع الناخبين، الذين حملوه رسائل كثيرة الى النواب، ومنها مطالب اهالي السنة التي تلخصت، بتعديل الدستور تعديلاً يتلاءم مع مصلحة البلاد العليا، وضرورة إجراء الاحصاء العام بصورة نزيهة، كما طالب بنشر الثقافة والتربية في الأوساط الشعبية، بحيث لا يبقى مئات الأطفال والبنات يسرحون في الأزقة، ويتمرغون في الجهالة بعيدين عن نعمة العلم وفضيلة التربية في قلب العاصمة اللبنانية مدينة الجامعات، فضلاً عن الأرياف والقرى[117]، واصر بأن يكون التعليم اجبارياً، للبنات والبنين على حد سواء، واكد على ضرورة أن يشترك جميع اللبنانيين في ادارة التربية والتعليم، وان تتوجه الحكومة للعناية بشؤون العمال وبإنشاء صندوق للضمان الاجتماعي، والقضاء على أزمة السكن، ومكافحة الغلاء، وانهاء البطالة، وان تتوجه الحكومة الى العناية بالعاصمة بيروت من جميع الخدمات، ولا يمكن ان يحدث ذلك الا من خلال اللامركزية في الحكم، التي تعمل على انعاش الانتاج الحكومي، وان يتم تجميل العاصمة عن طريق زراعة الحدائق التي تؤوي الأطفال وكبار السن من النساء والشيوخ، والاهتمام بالصحة العامة، والوقاية من الأمراض المعدية، ونشر ثقافة بان الجميع متساوون أمام القانون وأن القانون سلطة تفرض نفسها على الجميع دون استثناء أو محاباة، والقضاء على كل مظهر من مظاهر الاحتكار، وان يرفع الحصار الاقتصادي عن لبنان ليتاح لها أن تنشئ العلاقات مع البلدان الداخلة ضمن نطاق الجنيه الاسترليني، فتنفتح امامها أوسع الآمال في تجارة الصادر والوارد، ويتمكن سكانها من التبادل التجاري بحرية تامة مع جميع البلدان الحرة في العالم[118].

وتكلم النائب سامي الصلح في جلسة مجلس النواب المنعقدة في الثالث من اب 1948 بإسهاب كبير، وناقش السياستين الداخلية والخارجية، ففي ما يخص قضية فلسطين تساءل النائب عن ما قدمته الحكومة اللبنانية للقضية، فاشار بان تقوم الحكومة بإنشاء القوة الجوية اللبنانية عن طريق إعداد الشبان على استعمال الوسائل الحربية الحديثة، وطلب بإنشاء أسطول بحري لبناني، مع أعلان التجنيد الإجباري، وأكد على أن "بيان الحكومة عن اللاجئين هو عرض لما قامت به في سبيل الترفيه عنهم بعد تشريدهم، أفيكفي أن نترك البيت ينهار حتى ننقذ من يسكنه؟ أم أن واجبنا يقضي علينا بان نتفادى هذا الانهيار فلا يصيب الساكنين أذى؟...إننا نستعرض الحوادث بقلوب دامية، وعيون دامعة، ولا سيما حينما يتوافد سكان عكا واللد الرملة والناصرة وغيرها بعشرات الألوف، حفاة عراة جائعين ليرتموا في العراء، على الحدود اللبنانية"[119]، كما تحدث في مجال الأمن الداخلي المتزعزع كثيرا لاسيما في طرابلس وزحلة وقتال رجال الأمن، واغتيال الأمنيين في الطرقات والمقاهي، وطغيان الغلاء في البلاد، اذ يشكو منه الغني والفقير على حد سواء، وكثرة البطالة وعدم توافر التموين والاعاشة وتهريب الاموال للخارج لاسيما الى فرنسا، وانسحب النائب عبد الله اليافي احتجاجا على اقفال باب مناقشة الحكومة[120].

وفي الثاني والعشرين من ايار1948 وبناء على الطلب الذي قدمته رئاسة الجمهورية تم اجراء التعديل على الفقرات الدستورية، الخاصة بتجديد انتخاب الرئيس بشارة الخوري لولاية ثانية، على ان لا يجدد له مرة ثالثة، الا بعد مضيء ست سنوات على انتهاء دورته الاخيرة، وحصل الاجماع النيابي على التعديل الدستوري من دون معارضة تذكر من اعضاء

الطائفة السنية الذين لم يتغيب منهم سوى النائبين نصوح الفاضل وسليمان العلي[121]، اذ اتخذ جميع الاعضاء موقفا موحدا تجاه اعادة التجديد والانتخاب لرئيس الجمهورية بشارة الخوري لولاية ثانية في السابع والعشرين من ايار1948[122]، بعد انتهاء مدته الرئاسية فقد صوت الجميع على اعادة التجديد مرة اخرى، ما عدا النائبان المذكوران اللذين تغيبا عن حضور الجلسة وبدون عذر[123].

تكلم الرئيس بشارة الخوري بعد تجديد الانتخاب له وتحدث طويلا في الجلسة وقدم شكره لجميع النواب، اذ وجه كلامه الى النواب قائلا:" إن عبارات الشكر عاجزة عن بيان العواطف التي أقابل بها هذه الثقة الغالية التي يجددها لي مجلسكم الكريم وألمسها كل يوم في مظاهر تأييد الأمة. ذلك كله يتجاوز ولا شك حدود الفرد إلى ترسيخ عقيدة تختلج في صدور اللبنانيين وتتعلق بمبدأ الميثاق الوطني الذي اخطته الأمة لنفسها يوم ولتني مقدراتها للمرة الأولى في21 أيلول سنة1943 ولا يوازي شكري الجزيل لحضراتكم وللشعب اللبناني أجمع إلا شعوري بالمسؤوليات التي يضعها على عاتقي تجديد الولاية"[124].

كان اول المتكلمين في جلسة مجلس النواب التي عقدت في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1949 النائب سامي الصلح، الذي ناقش البيان الوزاري بكل فقراته، لاسيما في مجال الداخلي الذي اكدت فيه الحكومة على توطيد الجهاز الإداري مع تثبيت الملاكات، وإقامة أداة بمراقبة الإدارة، وتوحيد الصفوف، والعمل على تعزيز الدفاع الوطني، وتنظيم قانون الموظفين، وقانون المحاسبة العامة، الى جانب القيام بأعمال إنشائية كتنظيم السياحة والاصطياف، وتعزيز التربية الوطنية، كما طالبها ببيان الاسباب في عدم تنفيذ المشاريع الاصلاحية التي وعدت بها سابقا، من قبيل تعيين او تثبيت الموظفين الذين يعملون في عقود على ملاك الوزارات المختلفة، مع الاخذ بمبدأ الموازنة بين المكونات اللبنانية، وعدم مكافحة البطالة التي انتشرت بشكل خطير، وعدم اطلاق الحكومة للحريات لاسيما الصحفيون الذين يساقون إلى المعتقلات والمحاكم، بينما المجرمون يسرحون ويمرحون بحرية تامة[125]، ثم تبعه في الكلام النائب عبد الله اليافي الذي قال:" لست أعتقد خلافاً لرأي بعض زملائي، ان لبنان قد قصر في القيام بواجبه نحو فلسطين، بل على العكس أرى اننا قمنا بواجبنا كاملاً نحو هذا القطر الشقيق، وقمنا بواجبنا كاملاً حسبما قررته المؤتمرات في الجامعة العربية لنا. ولكن هذا لا يعني في كل حال انه لا يوجد تقصير وهذا التقصير مسؤول عنه جميع دول الجامعة العربية...في نظري ان التقصير قد جرى في ميدانين الميدان الدبلوماسي والميدان العسكري. ففي الميدان الدبلوماسي كلنا نعلم ان أمة من الأمم إذا أرادت الوصول إلى غاية ما يتوجب عليها ان تهيء دبلوماسياً الحل الملائم الذي يوصلها لهذه الغاية... لقد أصبح لبنان في مركز دقيق جداً بعد قيام دولة أجنبية على حدوده الجنوبية تهدد كيانه السياسي في كل لحظة وهو يطلب من حكومته ان تسعى لتوطيد وصيانة استقلاله بالمزيد من الصداقات العالمية دون ان يكون لهذه الصداقات ثمن في الانتقاص من حريته واستقلاله، وفي مراكز ممتازة لهذه الدول[126].

رد رئيس الوزراء رياض الصلح على النائبين قائلا: "أيها السادة اسمحوا لي ان لا أشارك بعض الزملاء في هذا التشاؤم العظيم ... لأني عندما أفكر في هذا الحماس العظيم أعود بالذاكرة إلى الماضي والحاضر وأنظر إلى المستقبل فيخيل إلي أني لست في عالم الواقع... تريدون حرباً يا سادتي تعرفون الجواب، تريدون سلماً تعرفون الجواب، تريدون إخلاء الحدود تعرفون الجواب أيضاً، ولكن هل تريدون تشويه سمعة البلاد والاستفادة من كل بادرة لمهاجمة الحكومة؟ ... عندما تريد حرب فالحرب لها أسباب واستعدادات فلنقم بها جميعاً. أنا يا سيدي عبد الله بك [يقصد عبد الله اليافي] على استعداد لمد يدي لكل العناصر الطيبة التي نوهت عنها، وأشرت إليها داخل المجلس وخارجه في سبيل إعلاء هذا الوطن العزيز، شريطة ان يكون الإخلاص رائد الجميع، لا ان تكون فلسطين مطية رخيصة لبعض الأشخاص لمعارضة الحكومة

[يقصد سامي الصلح]"[127]، فقاطعه النائب سامي الصلح قائلا:" سنثبت ذلك عن قريب، فرد عليه رئيس الوزراء "يا سادتي خذوا صحف الدنيا بأجمعها وعينوا لجنة من الخصوم، ولتحكم إذا كانت حرية الصحافة هنا ليست محترمة... فلماذا تريدون إنزال هذا البلد إلى الحضيض؟"[128]، وواصل الكلام بعده النائب نصوح الفاضل الذي طالب الحكومة باجراء الاصلاحات في مناطق الشمال، وان تهتم بالقضايا الداخلية لاسيما المشاريع والأشغال العامة، وتوظيف اللبنانيين من اجل القضاء على البطالة[129]، اما النائب سليمان العلي فقد اشار في كلمته الى ان "الحكومة ستنزل لنا المن والسلوى من السماء وانها ستعمد لعلم كل ما يطلب إليها من إصلاح"، وأكد بان هذا البيان الوزاري قد يصبح حبراً على ورق ما لم يتم تنفيذه على ارض الواقع، وحمل الحكومة فشل السياستين الداخلية والخارجية، ثم وجه كلامه الى رئيس الوزراء: "أريده رئيساً للمعارضة لا رئيساً للوزارة فليأت إلى هنا لنقول له اننا لسنا طلاب وزارة وانني أول جندي وراءه إذا كان لا يزال رياض الصلح الذي أعرفه لا رياض الصلح الذي يبيع الدنيا والآخرة بهذه الكرسي"[130].

وفي الخامس عشر من تشرين الاول1949 تكلم النواب السنة في جلسة مجلس النواب وكان اول المتكلمين النائب رفعت قزعون الذي اشار الى "ان هذه الجلسة هي من جلسات الثقة التي تمتاز عن غيرها في هذه اللعبة البرلمانية الحقة فأنا بدوري أهنئ هذا المجلس والذين تكلموا قبلي في مختلف النواحي لأنهم جاؤوا يميزون هذه الجلسة عن غيرها في مناقشاتهم ... فلا يسعني إذا ناقشت هذا البيان كرجل برلماني فيما يتعلق بمنطقة البقاع ذلك البلد الزراعي ان أعطيها الثقة ... لذلك أتوجه إلى الوزارة الحالية ببعض الملاحظات التي أراها في مصلحة أبناء منطقتي الزراعية ولا يكفيني ان يقال في البيان: ستولي الحكومة الزراعة ما تستحقه من عناية ان ما أدلته الحكومة في الماضي ما تستحق الزراعة من عناية لا يعطيني الحق كممثل عن بلد زراعي بان أوليها الثقة"[131]. وطلب من الحكومة ان تعمل على رفع مستوى الزراعة، وفي مقابل ذلك لها توقف اثار الديون الزراعية كافة عن المزارعين، فضلا عن ايجاد أسواقاً لمنتوجاتهم، او ان تشتري قسماً من منتوجاتهم[132]، وتبعه في الكلام النائب عدنان الجسر الذي أثنى على كلام زميله السابق، واشار الى ضرورة انصاف منطقة الشمال في التمثيل الحكومي وعدم هضم حقوق ابنائها، وختم النائب محمد عبد الرزاق كلام زملائه التي وعد بانها ستكون كلمتي مختصرة وتقدم فيها بالشكر للحكومة وللبيان الوزاري، وتمنى ان "تحقيق الاصلاحات المتوخاة على يد الحكومة الجديدة وأنا واثق من ان هذه الحكومة لا تقل إخلاصاً عن الحكومة السابقة"[133].

توجهت الحكومة الى اجراء تعديل قانون الانتخابات فأخذت بدراسته الى ان جرى التعديل في العاشر من آب1950[134]، والذي الغي بموجبه القرار الثاني ل.ر، وجميع النصوص المتعلقة بالانتخابات وجميع الأحكام المخالفة له، وحدد الانتخابات الجديدة في شهر حزيران 1951[135]، فنص على تغيير عدد أعضاء مجلس النواب ورفعهم إلى سبعة وسبعين عضوا، مع جعل لبنان مقسما على تسع دوائر انتخابية[136]، وغير السن القانوني للناخب فرفعه من الحادية والعشرين الى الخامسة والعشرين سنة، واشترط القانون على عدم جواز انتخاب المتجنس بالجنسية اللبنانية، إلا بعد انقضاء خمس سنوات على تجنسه[137]، ومن ابرز مظاهر هذه الانتخابات استمرار التدخل الحكومي فيها، وعمليات التزوير التي حصلت لصالح مرشحي الحكومة ضد المعارضة[138] .

توزعت المقاعد الانتخابية بين الطوائف اللبنانية، وبلغت حصة المسلمين السنة منها ستة عشر مقعدا، وفاز بها كل من: انور الخطيب، وناظم القادري، سامي الصلح، عبد الله اليافي، رفعت قزعون، ورياض الصلح[139]، وسليمان العلي، وامين بيهم، وصائب سلام[140]، ورشيد كرامي[141]، وسعدي المنلا[142]، وقبولي ذوق، ونصوح الفاضل، وهاشم الحسيني، وبشير العثمان[143]، وسهيل شهاب، وحصل السنة على امانة سر المجلس التي تبوأها النائب ناظم القادري[144] .

وتكلم اعضاء الطائفة السنية في جلسة مجلس النواب في الخامس والعشرين من تموز 1951 والتي خصصت لمناقشة قضية اغتيال رئيس الوزراء رياض الصلح في عمان[145]، وكان أول المتكلمين النائب ورئيس الوزراء عبد الله اليافي الذي تكلم طويلا في الجلسة وأبان بان حادثة رياض الصلح قد "روعت البلاد من أقصاها إلى أقصاها واجتاحتها موجة حزن عميق عندما بلغها نبأ مصرع دولة المغفور له...على يد قاتل أثيم للجهاد قدسية لم يرع ولا للوطنية حرمة فخسرت البلاد العربية لمقتله عظيماً من أكبر عظمائها ومجاهداً من قادة مجاهديها...فحق اعتبار اسمه رمزاً للبطولة والجهاد... يعمل بأمانة واخلاص وقوة شكيمة وثبات عقيدة تارة مناضلاً سلبياً وطوراً رجل دولة وحكم حتى حقق الله أمله باستقلال وطنه وحرية بلده، هذا الأمل الذي كاد يغيب في طيات الأقدار لولا يقظة الشعب اللبناني التي تجسمت بجرأة رياض وإقدام رياض...فكان الميثاق الوطني في الداخل يلم الصفوف المتبعثرة ويجمع شتاتها المتفرقة، هذا الميثاق الذي آمن به رياض رحمه الله ايماناً قوياً وقاتل دونه قتالاً مريراً وعرض نفسه من أجله لكثير من النقد والتجريح. هذا الميثاق الذي يتوجب علينا جميعاً التمسك به حفاظاً على استقلالنا وعلى حرياتنا كان وسيلة رياض في الحكم وغايته من الحكم ... ثم كان ميثاق الجامعة العربية أداة دولية لتوطيد استقلال لبنان في الخارج بعد توطيده في الداخل...ان مصيبتنا بفقد رياض مصيبة كبرى لا تستطيع كلمة أو فكرة أن تعبر عنها بصدق. وفي مثل هذه اللحظة الخاشعة التي تطوف فيها على هذا المجلس روح الفقيد لنردد قول الرسول العربي وقد عقد لسانه الحزن لموت عزيز عليه"[146]. ثم تبعه في الكلام النائب أنور الخطيب الذي وصف الحادثة بأنها "لخطب جلل"، و"مصاب يضيق عنه طوق الكثيرين" وذكر الحضور بان رياض الصلح "قائد معركة الاستقلال"، واشار بعدها الى "خلا مكان رياض الصلح. خلا مكان قلّ من يملؤه. فالذين تمرسوا بقيادة الجماهير وتزعم حركاتها الشعبية لم يبلغوا مرتبة رياض الصلح في تحمل الأعباء والمسؤوليات وتذليل الصعاب. فالرجل لم يتعاظمه أمر، وقلما وقف دون غاية، وما شمر لقصد إلا اندفع فيه أنفذ من السهم"، وتساءل مستنكرا "ألم يتعرض رياض للنفي والتشريد، والتهديد والوعيد، فظل ثابت الجنان ماضي العزيمة ملء بردتيه ثقة بنفسه، ثقة بروحه الفاهمة الواعية، لأجل تعديل الدستور، وتحقيق السيادة الوطنية، وجلاء الأجنبي عن البلاد... ألم يكن رياض الصلح صاحب الأعجوبة عندما حمل غير المؤمنين بلبنان أن يؤمنوا بلبنان وغير المؤمنين بالعروبة على أن يؤمنوا بالتعاون مع الدول العربية ضمن روح ميثاق الجامعة العربية" وختم حديثه بالدعاء اليه "إننا نضرع إلى الله عز وجل أن يجنب هذا الوطن شر هذا التوجيه الخطر كما نضرع إليه أن يغمد فقيدنا الكبير برحمته ورضوانه"[147]. واعتلى المنصة بعده النائب سعدي المنلا الذي اخذ بالكلام عن رياض الصلح قائلا:" لقد كان فقيدنا الكريم رحمة الله عليه مجموعة وطنية كبرى يعز على الدهر أن يجود بمثلها... وكان يعمل ليلاً ونهاراً لإعلاء شأن أمته... ولقد كان من رجال الرعيل الأول وهو أمل من صرخ صرخته الداوية ان للعرب حقاً وقضية ومنذ ذلك اليوم بدأ الانتباه والوعي ان طرابلس التي أخلص لها وأخلصت له... ان طرابلس لتقدر للراحل الكبير محبته واخلاصه وأنا متأكد من أنه ستبقى له في قلب كل طرابلسي ذكرى كريمة. واني إذ أنهي كلمتي، وأنا متأثر جد التأثر على صديقي الذي رافقته أربعين سنة، لا بد لي من أن أوجه كلمة للحكومة أطلب بها إليهم أن تقيم له عملاً إنسانياً كبيراً يتفق مع مكانته وذلك لتخليد ذكراه"[148]. ومن خلال ما تقدم من الكلمات والاشادة في رياض الصلح، نجد ان هناك تفاوتا كبيرا في حياته عكس ما كان يتكلم به النواب انفسهم بعد مقتله، والغريب ان اغلبهم قد تحاشى الخوض في تفاصيل الحادثة، ومطالبة الجهات الرسمية الاردنية بالوقوف على الجناة بالسرعة الممكنة؛ بوصفه يمثل احد رموز لبنان السياسية.

وفي جلسة التاسع عشر من شباط 1952 تكلم النائب ورئيس الوزراء سامي الصلح الذي أبان بان نهج حكومته في السياسة الداخلية أول ما تسعى إليه حكومته هو المحافظة على هيبة الحكم وتطبيق القوانين وتوزيع العدل بمساواة تامة حتى يؤمن اللبنانيون بأن تحقيق مطالبهم منوط بما تنطوي عليه من حق لا بما يؤيدها من شفاعة، وحل أزمة بطالة وتنفيذ

مشاريع الري ومياه الشرب وتوليد الكهرباء وتعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي وحماية الصناعة الوطنية مع النظر إلى مصلحة المستهلك وإنماء التبادل التجاري. ووقاية الصحة العامة وتعزيز مورد السياحة والاصطياف والإشتاء، وبعد ان انهى كلمته تابعه النائب صائب سلام الذي طلب من الحكومة ان تكرر تطميناتها للشعب اللبناني بتنفيذ ما وعدت به، ثم تمنى بأن تكون في مجلس النواب أحزابا ذات مبادئ، واستهجن اعمال النواب الذين يتماشون مع الحكومة لأنها من نفس الحزب، وان كانت على العكس منه يقف ضدها(149). ازدادت حالات التدخل للنواب السنة اللبنانيين بعد التطورات السياسية التي شهدتها لبنان اواخر حكم الرئيس بشارة الخوري، وحاولوا ان يسيطروا على المشهد السياسي، فكان لهم ذلك بعد عام 1952 لغاية 1958.

خامسا: مجلس النواب وتدخلات النواب السنة 1952-1958

حاول اعضاء مجلس النواب ايجاد صيغة قانونية جديدة بعد قيام الانتفاضة اللبنانية في تموز عام1952ومجيء الرئيس كميل شمعون للسلطة في ايلول من العام نفسه، اذ أجاز اعضاء مجلس النواب للحكومة سلطة إصدار المراسيم الاشتراعية، فأقدمت الاخيرة على اجراء التعديل في بعض المواد في القانون الانتخابي لعام 1950 في الثاني عشر من تشرين الثاني عام 1952(150)، وتم فيه تخفيض المقاعد النيابية من اربعة واربعين مقعدا، واعتماد الدائرة الانتخابية الفردية المصغرة، بعد ان قسمت لبنان على ثلاث وثلاثين دائرة انتخابية، مع اعطاء المرأة اللبنانية البالغة من العمر الحادية والعشرين سنة حق الانتخاب، بشرط حصولها على شهادة التعليم الابتدائي أو شهادة مدرسية معادلة لها، وجعل الانتخاب إجباريا، وعاقب كل من يتخلف عن هذا الواجب دون عذر مشروع بغرامة مالية تتراوح بين خمسين ومائة ليرة لبنانية، كما أبقى على الشروط المتعلقة بسن الناخب، وسن المرشح، وعدم الجمع بين الوظيفة النيابية والوظائف العامة والدينية، الا انه في المقابل خفض من مقدار الكفالة المالية وجعلها ثلاثة آلاف ليرة بدلا من خمسة آلاف، لا تعاد إلا إذا نال المرشح عشرين في المائة من الأصوات على الأقل، مع الغائه شرط الدورة الانتخابية الثانية، واكتفى بدورة واحدة في الانتخابات، واعتبر المرشح الذي ينال العدد الأكبر من أصوات الناخبين فائزا(151).

فاز في هذه الانتخابات من الطائفة السنية عشرة نواب وهم كل من: احمد البرجاوي، وناظم القادري، سامي الصلح، عبد الله اليافي، ونزيه البزري، وهاشم الحسيني، ورشيد كرامي، وجورج عقل، وبشير العثمان، وحصل السنة على امانة سر المجلس التي تبوأها النائب ناظم القادري(152).

تابع النواب السنة مداخلاتهم في مجلس النواب ومن بينها جلسة مجلس النواب التي عقدت في التاسع من تشرين الاول1952، كان اول المتكلمين النائب رفعت قزعون، الذي ركز في كلمته على إن الحكومة تعمل على أساس المراسيم الإشتراعية والإصلاح، وإني أريد بأن يكون الإصلاح مرتكزا على الاختصاص كما يرتكز على السياسة، وبين عيوب البيان الحكومي الذي جاء خاليا من قضية الإحصاء السكاني، فالحكومة تريد أن تعدل قانون الانتخاب ولم تأتِ على ذكر الإحصاء، فكل تعديل لا يرتكز على الإحصاء هو فاسد(153)، واشار الى: "الذي استرعى انتباهي هو أن هذه الحكومة مع كل ما فيها من تجدد وتجديد إنما عادت إلى لغة قديمة تقول بتشجيع الزراعة ومساعدة صغار الفلاحين. هذه لغة قديمة كنت أود أن تترفع عنها، بيد أنها قالت في بيانها ما يلي: "حماية الصناعة الوطنية ومساعدتها بجميع الوسائل الناجعة وخاصة بإنشاء مصرف للإنماء الصناعية مهمته تحويل الصناعات الوطنية بواسطة القروض المتوسطة والطويلة الأمد. لماذا هذا الفرق بين الزراعة والصناعة ونحن جميعنا من أبناء لبنان، فنود أن تحمي الحكومة الزراعة كما تحمي الصناعة وأود أن أسمع من فم حضرة رئيس الحكومة نفس الحماية وأريد أن أعطيه فكرة عن إنتاج سنة1951"(154)، وتابعه في الكلام

النائب أنور الخطيب فاشاد بالحكومة التي جاءت عن طريق الثورة الشعبية، وتمنى لها ان تعمل على تحقيق طموحات الشعب اللبناني، الذي أخذت منه عبرة من سواها " وأنها تعرف أن الشعب يثور عندما تضرب الحكومات بمطالبة عرض الحائط وإن كلمة الثورة هي نذير لها يهددها دائماً بغضب الشعب"، ثم ابان الهفوات في البيان الحكومي لاسيما في مجال الاقتصاد الذي تعهدت الحكومة، بالحد من الاستيراد تشجيعاً للتصدير، ولكنها لم تحدد من استيراد الكماليات التي لا تصدرها هذه البلاد كالسيارات، وفي مجال التربية رأى النائب بأن على وزير التربية ان يعمد الى مراقبة المدارس، وان يسعي لتخفيض أجور التعليم، الباهضة بالنسبة للفقراء بل هي مشكلتهم الكبرى، وفي المجال القضائي دعا الى تنظيم قانون القاضي كونه من أحدث القوانين الدستورية، واشار النائب انور الخطيب الى ضرورة حق المرأة بالعمل السياسي، وتطبيق قانون الإثراء غير المشروع(155).

وفي جلسة الثاني عشر من ايار1953 كان اول المتكلمين النائب سعدي المنلا الذي تحدث مطولا، وبحث في جميع موضوعات البيان الوزاري واشار الى ان الجهاز الحكومي فاسد، ويجب اصلاحه، وطالب بضرورة تقليص المركزية "الخانقة التي تقتل المحافظات وتخنق جهودها لان كل شاردة وواردة يجب ان تأتي الى بيروت "ويجب اعطاء المحافظين الصلاحيات الكافية لان المجالس المحلية ليس لها وجود، فيجب ان يكون لها حق الاقتراح على الحكومة بنفاق الاموال وتخصيص النفقات اللازمة للطرقات والمدارس والمشاريع المهمة وان تشرف على النفقات، واعاب على الحكومة في بيانها بانها لم تولي المعلمين اهتماما كبيرا لاسيما وانهم مضربين عن العمل "فلا يجوز ان تبقى الحالة على ما هي وذلك محافظة على مستوى العلم وعلى مستقبل النشئ"(156).

واعتلى المنصة بعده النائب قبولي الذوق الذي ابان بانه قد جرى التقليد ان يعطي النواب الثقة لكل حكومة لكي يفسحوا لها مجال العمل لتحقيق الاعمال والمشاريع التي تتعهد بتحقيقها في بيانها الوزاري، وفي مقابل ذلك وجرى التقليد ايضا بان يعود النواب عن ثقتهم عندما يتبين لهم ان الوعود قد تبخرت وان البيان الوزاري لم يكن الا حبراً على ورق، وقد رفض النائب هذا التقليد جملة وتفصيلا(157)، وصرح قائلا:" لقد انتهى عهد الفساد ليحل محله عهد نرجو ان يكون للاصلاح. والاصلاح يجب ان لا يقتصر على الامور التشريعية كما فهمته الحكومة السابقة انه اهم من ذلك واعمق بكثير اذ ان هذا الاصلاح يتعلق بأوضاع الدولة كلها ويتطلب تطهيرها ويحتاج الى تغيير في اساليب الحكم وذهنية الحاكمين"، وندد بسياسة الحكومة التي تعتمد على تعداد المشاريع، والوعود من دون وحدة الاهداف، والعقائد والمبادئ، واشار الى ضرورة تعديل البيان الوزاري بخصوص العلاقات الخارجية الخاصة بسورية، لان البيان غامض تجاهها "ان هذا الغموض في التعبير لدليل واضح على تناقض الغايات والاهداف بين اعضاء الحكومة"(158).

وتابعه النائب هاشم الحسيني الذي اعاب على الحكومة بيانها الوزاري الذي وصفه بـ"عام شامل"، ولا يوجد "فيه اثراً للصحة العامة"(159)، وجاء بعده النائب بشير العثمان الذي اعاب على البيان الوزاري الكثير من النواقص، واشار الى ان البيان الوزاري قائلا:" لا تهمني البيانات الوزارية والوعود المغرية بقدر ما تهمني كفاءة الاشخاص وقدرتهم على العمل. فقد سبق واطلعنا على بيانات كثيرة لحكومات سابقة ... لم ينفذ منها الا النذر اليسير. وقد بلونا حكومة من خارج المجلس فعدنا بخفي حنين ... لذلك فاني اتسائل هل باستطاعتنا ان نؤلف حكومة من الملائكة يترأسها جبرائيل ويكون اعضاؤها مكائيل واسرافيل وغيرهم. لماذا لا نفسح المجال لهذه الحكومة لتعمل وبعد ذلك نحكم لها او عليها"(160).

وفي جلسة الخامس من اذار1954 تكلم النواب السنة في جلسات المجلس النيابي، وكان من بينهم النائب سامي الصلح، الذي اوجب على الحكومة انهاء الازمات التي تعاني منها البلاد، واهم تلك الازمات البطالة وكثرة والضرائب التي يدفعها

الشعب، وعدم تنفيذ المشاريع الزراعية لاسيما وان "الذين بارت زراعتهم، والصناعيين الذين شلت صناعتهم، والتجار الذين كسدت تجارتهم والمواطنين الذين فقدوا أمنهم وراحتهم وماءهم وضياءهم وطرقاتهم"(161)، وعدم تطهير جهاز الحكم، واصلاح الإدارة، والقضاء، وضرورة تنفيذ قانون من أين لك هذا؟، مع فرض هيبة الدولة وتوزيع الحقوق والواجبات بالعدل والإنصاف بين الجميع، وتطبيق اللامركزية وتعديل قانون الانتخاب(162)، وتابعه النائب هاشم الحسيني الذي لم يختلف كثيرا في كلمته عن سامي الصلح، فقد ركز فيها على بيان عدم تنفيذ المشاريع، واكد بإن "الجوع والبطالة عند كثير من الناس تجعلهم على بركان يكاد ينفجر فعجلوا على تنفيذ ما وعدتم به وسنترك لكم المجال ونضع هدنة بين المجلس والحكومة لتعمل وتسنح لها الفرصة أن تعمل لكي لا يكون لها عذر"(163)، اما النائب بشير العثمان اعاب على الحكومة عدم تطبيق القانون وحفظ الأمن، وعدم تطهير بعض الدوائر من الموظفين الفاسدين سواء في القضاء أو الإدارة وعدم تحسين الزراعة(164)، ثم تابعهم النائب جورج عقل الذي اشاد بعمل الحكومة التي وعدت الشعب اللبناني يستعيد الثقة في نفوسه وإصلاح أجهزة الدولة وتوزيع العدل، ثم اضاف بان "الحكومة قد تحسست بذلك وأشارت إليه ولكن الإشارة لا تكفي ولا تفي يا دولة الرئيس ويا حضرات النواب ولا أريد أن أجعل من جلسة الثقة مسرحاً وميداناً لنساهم في وضع الشروط فإني أصرح أن الجبهة الوطنية قد اجتمعت وأن أعضاءها الخمسة قرروا أن يحجبوا الثقة عن الحكومة لأن الجبهة غير ممثلة رغم توسمنا الخير بالحكومة"(165).

وفي جلسة المجلس المنعقدة في الثامن والعشرين من ايلول1954 طالب النائب نزيه البزري بضرورة ايلاء القضية الفلسطينية اهتماما كبيرا، بما ينسجم مع سياسة الجامعة العربية، وان تقدم الحكومة على مصلحة لبنان مع جميع البلدان، وتطرق الى عدم تنفيذ المشاريع السكنية، وعدم الضمان الصحي(166)، وتابعه النائب جورج عقل الذي اكد على ضرورة جعل الموظف المناسب في المكان المناسب له لاسيما ما يخص رأس السلطة وهي الوزارة وشدد على ان يكون من الوسط نفسه ليكون مضطلعا بكل امور وزارته، كما ابان بان "هذا الشعب المسكين من إهمال أموره ومصالحه، وهو يريد حكماً نزيهاً"، واشار الى " مساعدة المزارع، والفلاح، يا سادة، ينفض يده ويكاد ييأس من كل ما يسمى وزارة زراعة، وقد آن لنا أن نلتفت إلى الفلاح قبل أن نتلهى بالتصاميم والدروس. اسرعوا إلى نجدة الفلاح الذي تبقى محاصيله على الأرض دون أن يجد الأسواق لها. قلنا لكم سابقاً وتقدمنا بمشاريع قوانين لإنقاذ الفلاح"، واوجب النائب على ضرورة أن تبدأ بجمع السلاح من الجهلة ويجب أن يحمله رجال الأمن فقط، وعرج بعدها الى قضية النقابات التي اصرت بأن تكون أداة صالحة لتسهيل مهمة الحكومة في تطبيق القوانين، أما في مجال التربية فقضية مناهج التعليم وملابسات الامتحانات حساسة تستدعي معالجة سريعة، لأن القضية تتأثر بها المعاهد والمؤسسات الخاصة والرسمية(167).

وفي جلسة الرابع عشر من تموز1955 تحدث النائب هاشم الحسيني الذي اعاب على الحكومة بيانها كونه كالبيانات السابقة ولا يوجد فيه الكثير من المشاريع(168)، اما النائب جورج عقل فقد اشاد بعمل الحكومة وطالب النواب بعدم المساس بها، كونها قد نفذت مشاريعها التي طرحتها في بيانها الوزاري، وشدد بانها تحترم المبدأ الدستوري الذي ينص على تحرر وفصل السلطات واستقلالها عن بعضها، وعرج الى تداخل الوزراء في عمل بعضهم البعض الاخر الامر الذي لا يدعو الى الانسجام بين الوزارات، كونه لا يؤدي الى تطهير الدوائر، وإصلاح الفاسد في أجهزة الدولة، أما بخصوص حالة دوائر الدولة المركزية وفي المحافظات فإنها لا تزال سيئة مؤسفة، فالفوضى تسودها والنظامية معدومة والشعور بالواجب غير موجود عند الأغلبية الساحقة وإنتاج الموظف يتضاءل ويتقهقر والكثرة الساحقة من الموظفين تتنكر لواجباتها ولا تتحمل مسؤولياتها، ثم اشار النائب الى العمال والصحة والقضاء والكهرباء ومياه الشرب، وتطبيق قانون ((من أين لك هذا؟))(169).

وكان النائب الوحيد من بين المتكلمين في جلسة الرابع من تشرين الاول1955 هو بشير العثمان، الذي أفاض في كلمته كثيرا، ورفض تقديم بعض النواب الشكر للحكومة التي لم تقدم شيء للمواطن اللبناني، وطالب الحكومة ان تتعامل بالعدل والانصاف بين جميع المكونات، وعرج الى قانون الانتخابات الذي وصفه بانه يمثل امال الشعب، توجه بعد ذلك الى قضية الزراعة وضرورة تحسين حال المزارعين، وطالب وزارة الأشغال العامة بتنفيذ مشاريعها في بعض المناطق المحرومة من مشاريع المياه والطرقات(170).

وفي جلسة المجلس المنعقدة في التاسع والعشرين من اب1956 تكلم النائب ناظم القادري الذي اوضح موقف الحكومة من بياناتها من القضايا الداخلية، ومنها قضية التجنيد الاجباري الذي اوجبه النائب على الحكومة لتشكيل قوة تستطيع من خلالها لبنان الدفاع عن نفسها، وقضية النفط ومناصفة الارباح بين الشركات النفطية والحكومة اللبنانية، واعاب على الحكومة في بيانها عدم تبنيها قضية نهر الليطاني مع الكيان الصهيوني، فضلا عن عدم ذكر تسديد الديون الخارجية لبنان ومنها قرض البنك الدولي عندما يتوافر المال الكافي حتى يبقى لبنان متحررا من كل قيد اقتصادي(171)، وذكر النائب الحكومة بقضايا لم يأتِ البيان الوزاري على ذكرها، ومنها قضية التعليم الابتدائي والثانوي "ان في الملحقات ام في المدن، ان لبنان يشكون من كثرة المناهج والمبادئ التي تبعث بها وتنشرها المدارس الاجنبية، فعلى الحكومة ان تعلن انها ستعمل على تأميم التعليم وجعله الزاميا في المراحل الابتدائية واختياريا في المراحل الثانوية، نعم يا سيدي، بذلك نخلق جيلا صالحا وكاملا بكل في هذه الكلمة من معنى، ونريد منك يا سيدي ان تعلن الان ان الحكومة ستعمل على تأميم التعليم وعلى مراقبة البرامج والمناهج في المدارس الاهلية وطنية كانت ام اجنبية"(172)، واشار على الحكومة محاربة انتشار المخدرات، وهناك الكثير من اللبنانيين هم مدمنون على تعاطي المخدرات، وتحدث ايضا عن اما القضاء والادارة(173)، وتبعه في الكلام النائب هاشم الحسيني الذي خالف زميله السابق ووجه في كلمته شكرا للحكومة، ومعالجتها ازمة الزلزال الذي ضرب لبنان، ولكنه اعاب على رئيس الحكومة عدم انهاء قضية شركات النفط بالسرعة الممكنة لاسيما وانه في احدى المناقشات "هنا في المجلس طلب الى الحكومة السابقة ان تحل قضية البترول بمهلة لا تتجاوز الاربعة ايام، ودولته يطلب الان مهلة ثلاثة اشهر لحلها، فلست ادري ما هي الاسباب التي تتطلب هذه المهلة الطويلة لحل قضية البترول مع انها من الامور التي تتطلب الحل السريع، فهل ان ظروف هذه القضية تغيرت حتى اوجبت هذه المهلة الطويلة؟ "(174)، كما وقف على قضية مهمة وهي التعليم واشترط بان "التعليم في لبنان يجب ان يكون حكوميا محضا، لان التعليم الحكومي الوطني هو الذي يجمع ابناء البلد على صعيد وطنية موحدة، ويجعل الوحدة الوطنية كاملة ويرفع من مستواها"، وعرج الى الضمان الصحي الاجتماعي هو موضوع كبير وشائك(175).

وفي جلسة مجلس النواب التي عقدت في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1956 تابع النواب السنة مداخلاتهم في المجلس وكان من بين المتكلمين النائب عبد الله اليافي الذي طالب بان تذاع الجلسة في مكبرات الصوت حتى يعلم جميع اللبنانيين بما يحصل في لبنان، بعد ان حجبت الصحف بحجة اعلان حالة الطوارئ اذ لم يسمع اللبنانيون الا صوتاً واحداً هو صوت الشتائم والاتهامات في الصحف وفي غير الصحف، وتكلم عن سبب استقالة حكومته التي شابها الكثير من التلفيق والاتهامات غير الحقيقة منها فرض الاقامة جبرية(176)، ولكن ما دعاه الى الاستقالة هو اتهامه من الجميع بالطائفية ومحاولة زعزعة امن البلاد لذا حاول ان يفهم الجميع بانه بعيد عن ذلك فقدم استقالته، ثم تابعه في الكلام النائب ناظم القادري الذي اصر على ضرورة ان يساند الشعب بكامله الحكومة وان يلتف حول سياستها التي وصفها بـ"رشيدة" في سبيل تحقيق الآمال القومية، ثم انهى كلمته قائلا:" ونشكر الحكومة السابقة على ما قامت به من جليل الاعمال. على

الحكومة ان لا تألو جهداً من العمل على الفضاء على باعثي الاشاعات ومفتعلي الدسائس للأغراض الاستعمارية وعليها ان تتوسل بجمع الوسائل للكشف عن هؤلاء الدساسين الذين لم يكتشف امرهم بعد"(177).

اشتدت الازمة السياسية في لبنان اواخر عهد الرئيس كميل شمعون، لذا حاولت الحكومة مع اقتراب نهاية عهد المجلس النيابي، الى تغيير قانون الانتخابات، فعملت على تقسيم لبنان وفقا للقانون الانتخابي الجديد على سبع وعشرين دائرة انتخابية يتراوح عدد مقاعد كل منها بين مقعد الى ستة مقاعد(178)، وألغى القانون الانتخاب الإجباري، وعدّل في المهلة القانونية بين تاريخ نشر مرسوم ودعوة الهيئات الانتخابية واجتماعها من عشرين الى ثلاثين يوما(179) واكد على إجراء الانتخابات في يوم واحد، إلا إذا اقتضت سلامة الأمن عكس ذلك(180)، كما ألغى شرط ان يكون المرشح ملما بالقراءة والكتابة(181)، أقر قانون الانتخابات النيابية في الرابع والعشرين من نيسان1957 ورفع القانون عدد أعضاء مجلس النواب إلى ستة وستين مقعداً (182) . فجرت الانتخابات النيابية في الحادي عشر من حزيران 1957 واستخدمت الحكومة كل وسائلها في سبيل فوز مرشحيها ومؤيديها، كالتزوير والرشوة, واستعمال التهديد ضد أقطاب المعارضة، ووصلت الممارسات اللامشروعة الى حد الاتصال بالمرشحين, والطلب منهم إعطاء وعداً بتجديد ولاية الرئيس كميل شمعون، وهذا ما جعل الذين يوافقون على طلب الحكومة يوضعون في قوائمها، والذين يرفضون تستبعد أسماءهم، ويخضعون لخطط التزوير(183)، وممّا تجدر الاشارة اليه هو حصول السنة في هذه الانتخابات على اربعة عشرة مقعدا ، فاز فيها عن الطائفة السنية كل من: انور الخطيب، ونصوح الفاضل، وناظم القادري، وسامي الصلح، ونديم الجسر، وهاشم الحسيني، ورشيد كرامي، خليل الهبري، وعبد الكريم القدور، وبشير العثمان، وجميل مكاوي(184)، وفوزي الحص، وتقي الدين الصلح، ومعروف سعد، وحصل السنة على امانة سر المجلس التي تبوأها النائب ناظم القادري(185).

ولم يكن بمقدور النواب السنة عدم المشاركة في جلسات المجلس النيابي، لذا اشتركوا في جلسة التاسع والعشرين من اب 1957 وتكلم النواب السنة في انعكاسات الازمة الدولية على لبنان ومنها ازمة مبدأ ايزنهاور(186) وتساءل النائب ناظم القادري: "فيما لو اتخذت الولايات المتحدة من الدول المجاورة للبنان قاعدة للاعتداء على سوريا فماذا يكون موقف لبنان؟ "(187)، ثم تابعه النائب فوزي الحص الذي تحدث طويلا عن البيان الحكومي، وابان بان البيانات جميعها تدور في قالب يكاد يكون واحداً ، فهنالك وعود وهنالك تأكيدات " لذلك أصارحكم القول، بأن الشعب لم يعد يؤمن بالوعود، وأصبح يؤمن بالعمل المثمر، يريد الشعب أعمالاً لا أقوالاً، يريد استثمار الطاقة اللبنانية في العمل المفيد البناء... فلقد كره الوعود لكثرة ما توالت الوعود التي ظلت دون تنفيذ...حبراً على ورق"(188)، واشار الى ان وأمامنا المسؤوليات كبيرة وفي جميع الحقول، لذا يجب ان تتوافر النية الصادقة في حلها، كما عرج الى موضوع طرق لاول مرة في المجلس النيابي الا وهو الاهتمام بالرياضة وان توليها الحكومة الاهتمام الاكبر، كما تطرق النائب الى موضوع مبدا ايزنهار وتأثيراته على لبنان(189)، وتابعه النائب أنور الخطيب فتوجه بانتقادات كبيرة الى رئيس الحكومة "سأصارح الرئيس الصلح وأعضاء حكومته بانتقادات مرة ولكني سأمنح الحكومة الثقة التي تدل في ظاهرها على أنني لا أحب الرئيس الصلح ولكن في باطنها تدل على أنني أحبه وأنني سأمنحه الثقة بانتظار تحقيقه مواطن الانتقادات. كل البيانات الوزارية مليئة بمثل هذه الوعود التي جاءت في هذا البيان والذين يعارضون اليوم كانوا بالأمس في الحكم وجاؤوا بمثل هذا البيان وعارضهم في الماضي حكام اليوم"(190)، كما اشار الى بيان الحكومة في المجال الداخلي " ففي البيان وعود كثيرة لو تحقق عشرها لاستحق الوزراء تماثيل من ذهب ولكننا تعودنا أن نرى البيانات الوزارية مشحونة بالوعود والعهود وأن نرى أصحاب الكراسي يجلسون ويقولون هنا ما يرفضونه هناك ويقولون هناك ما يرفضونه هنا. وأعطي أمثلة على ذلك: أحد رؤساء الوزراء كان يقول إن من رأيه توسيع التمثيل النيابي إلى أن يصل العدد إلى 125 نائباً وهذا الرئيس بالذات سمح لنفسه أن يحل مجلساً نيابياً وأن

يجري انتخابات نيابية على أساس 44 نائباً"[191]، وبعد ان انتهى من كلمته جاء النائب تقي الدين الصلح الذي اخذ ينتقد الحكومة على اعمال الاعتقالات للمواطنين اللبنانيين من دون ان تبرر ذلك، بل واصدارها قانون الاعتقال الموقت "ذلك القانون الذي يتوج بتاج من الشوك رأس الحرية الغالية التي يفتديها اللبنانيون بأرواحهم والذي تحكم فيه الحكومة على نفسها بأنها ليست أهلاً لأن تتولى مقدرات البلد بالطرق الدستورية الديموقراطية، وانما هي خلقت لتعيش في النظام الاستبدادي الدكتاتوري، ولا مكان لها تحت قبة البرلمان... وقد مرت على البلاد فترة من حكمها كادت لفظة لبناني، لا سمح الله تفرغ من معناها لتحل محلها لفظة مسلم ومسيحي. وكان من آثار ذلك الانقسام، ان رأينا الجيش، الذي وجد ليكون مكانه على مواقف العدو الإسرائيلي في الجنوب، يقيم معسكراته في الأحياء وما بين البيوت ليمنع فتنة لا يعلم إلا الله مداها... إن الحكم الوطني الصالح هو الذي يصرف اللبنانيين عن كل تفكير طائفي ليحل محله التفكير الوطني الخالص" وفي ختام كلمته رفض ان ترتبط لبنان بالسياسة الاميركية[192]، وكان من بين المتحدثين ايضا النائب معروف سعد الذي رفض ان تكون لبنان تابعة لاي من الدول الاخرى، ثم بين نواقص البيان الوزاري الخاص بالحكومة الذي بني على اساس الميثاق الوطني لعام1943 واشاد بمواقف المسؤولين اللبنانيين في رفض الطائفية ومحاولة "الاصطياد في الماء العكر وزج الشعب في منازعات مسلحة"، الا انه اعب على الحكومة السابقة بانها سخرت جهاز الدولة "لإذكاء نار الطائفية ومحاربة الخصوم ولعل تنظيم الانتخابات النيابية وتوجيهها طائفياً عنيفاً لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان من الأدلة القاطعة على ما أقول". وعرج الى الحالة الاقتصادية المتردية التي انتشرت في الشعب اللبناني من دون استثناء واخذ يئن تحت وطأة الغلاء المستشري وازدياد عدد العاطلين عن العمل باستمرار[193]، وكان اخر المتكلمين النائب رشيد كرامي الذي عارض السياسة اللبنانية الخارجية معللا ذلك كونها خلقت ظروفا اسهمت في زيادة الانقسام الداخلي، كما انها تشكل خطرا على العلاقات مع الدول العربية[194].

وفي جلسة المجلس النيابي المنعقدة في الخامس والعشرين من اذار1958 تكلم النواب السنة بصورة كبيرة في مناقشة البيان الوزاري، وكان من بين المتكلمين النائب جميل مكاوي، الذي تحدث طويلا في الجلسة عن المرتكزات الاساسية للحكومة اللبنانية في المجال الخارجي، وطالب الحكومة ان تعمل على المظاهر المسلحة التي تجتاح الشارع اللبناني من دون رادع، وحمل مسؤولية ذلك على وزارة الداخلية، وقد قاطعه رئيس الحكومة واتهمه "قلت هذا حتى تأتي وزيرا للداخلية"، الا ان النائب رد عليه قائلا :"ارجو ان لا يدعنا دولة الرئيس ننزل من هذا المنبر العالي الى منبر الشخصيات"[195]، وتكلم ايضا النائب تقي الدين الصلح الذي امتدح رئيس الحكومة ولكنه اعاب عليه عدد الوزراء في حكومته الى حد ان يعطل النظام البرلماني "فان هذه الحكومة الاربعة عشرية تستطيع في مجلس عدده ستة وستون نائبا أن تحكم بأصوات اربعة نواب فقط. ففي جلسة قانونية يتم فيها النصاب يكفي ان ترتفع أصابع اربعة نواب الى جانب أصابع الوزراء حتى تقرر الحكومة ما تشاء. وهكذا يتغلب اربعة موافقين على المجلس كله... أما برنامجكم الداخلي فقد كفتني الفقرة المتعلقة بوزارة المالية لأعرف واتأكد ان كل ما احتواه البيان من ناحية الانفاق والمشاريع سيكون حبرا على ورق". وختم كلامه طالب بإصلاح الادارة. وتشكيل "حكومة انقاذ" ليس المطلوب حكومة امتداد لسياسة الحكومة السابقة، بل حكومة انقاذ من نتائج الحكومة السابقة[196]، وتلاه النائب انور الخطيب الذي حمل المجلس مسؤولية تردي الحكم في البلاد، بوصفهم هم من يمنحون الحكومة الثقة، ويجعلونها مستمرة في عملها من دون رقابة، "واسرع فأقول لزملائي الذين قد يرون غضاضة في حملتي على المجلس، والمجلس لا يطلب ثقة، والمجلس ليس بحاجة الى مواعظ، اسرع فأقول: انني كعضو في هذا المجلس استهدف، اول ما استهدف، نفسي، وآمل ان لا يظن احد منكم اني ابري نفسي في هذه الحملة، واضع الوزر على زملائي، فانا كعضو في الجسم التشريعي اوجه التهمة لنفسي قبل اي انسان، واعترف امام الشعب وامام

الله بان الهيئة التي انتمي اليها قد قصرت بواجبها وعرقلت سير عجلة الحكم، تلك العجلة التي لم تكن بحاجة الى من يعرقل سيرها لأنها بنفسها محطمة وعاجزة عن السير". وتحدث النائب معروف سعد في الجلسة نفسها، وابان بان البيان الوزاري قد جعل من لبنان "جنات تجري من تحتها انهار العسل"، اذ لو قامت الحكومة بالأعمال الجبارة التي جاء عنها البيان "لأصبح اللبنانيون في نعيم مقيم، أي في الجنة التي وعد بها المتقون من عباد الله الصالحين"[197]. ولكن يجد اللبناني العكس من ذلك تماما عندما يندلع الرصاص في جميع المناطق من دون رادع لاسيما في ساحة الدباس والمزرعة والاشرفية، فتكون حياته في خطر بعد ان تم توزيع السلاح على اساس المحسوبية، فأوجب على الحكومة "ان تضرب بشدة على ايدي العابثين والمخربين... فلا حزبية ولا تحيز، ولا اجحاف ولا محاباة، ولا تمييز ولا تفرقة، لا انقسام ولا انتقام، وانما عدل وعدالة ومساواة واخاء ورعاية صادقة مخلصة لمصلحة هذا الوطن ومصلحة هذا الشعب" وطالب بإصلاح القضاء وانصاف جميع اللبنانيين وتوزيع الخدمات بالتساوي[198].

الخاتمة

كان النواب السنة في المجلس النيابي منذ تأسيسه عام1926 يحاولون ان يسيطروا على مجريات الاحداث السياسية لصالحهم، ويسعون للحصول على المكاسب والامتيازات لأبناء طائفتهم، ومطالباتهم المتكررة في انصاف مناطق السنة في لبنان خير دليل على ذلك، وان كانت الاغلبية اللبنانية تعاني الامرين، نتيجة لتمسك المفوضية الفرنسية في بداية عهد الدولة اللبنانية على التخصيصات المالية، وتحمها في صرفها على المناطق الموالية لها، فكان جراء ذلك ذهاب الحصة الاكبر الى المناطق الشمالية من لبنان، على الرغم من ان مناطق بيروت وطرابلس تدر بالكثير من الاموال على الدولة اللبنانية، بسبب وقوعهما على البحر ووجود المرافئ البحرية وواجهة لبنان على العالم من ناحية البحر، فضلا عن سيطرة الاغلبية من التجار على المردودات الاقتصادية، هذه دفعت النواب السنة الى التحكم في الكثير من القضايا العامة لبنان لصالح ابناء طائفتهم وتحقيق مردودات سياسية لصالحهم مكنتهم من الوصول الى سدة رئاسة الوزراء في العهد الاول من الجمهورية اللبنانية بعد الاستقلال عام1943، كما انهم اسهموا بشكل ملحوظ في المدة اللاحقة لاسيما خلال المدة 1955-1958على مفاصل مجلس النواب اللبناني، واقاموا علاقات جيدة مع مختلف الشخصيات اللبنانية السياسية التي حاولت ان تتحاشى المواجهة مع النواب السنة لفترات طويلة. ولكن مع كل ذلك فان التقسيم الطائفي في لبنان قد انعكس بشكل مباشر داخل البرلمان وانتقال الصراعات في كثير من الاحيان من الشارع الى داخل المجلس.

الهوامش:

[1] حدثت هذه الحرب في بلدة بعقلين في الأول من تشرين الأول1841، عندما انتزع مسيحي ماروني صيد رجل درزي، فأدى إلى تشاجرهما، وبدأ القتال، قام البطريرك الماروني بتوزيع منشوراً حث فيه أبناء طائفته على الانتقام، وجرت معارك عديدة في مناطق دير القمر ونيحا وجزين والجرد وبعبدا والمتن، انتهت في كانون الثاني1842 مخلفة أكثر من مائة قتيل مسيحي وأكثر من سبعة عشر درزياً ومئات المهجرين من الطائفتين. للمزيد انظر:-محمد كامل حسين، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها، مصر، 1962، ص18-19.

[2] عن التدخلات الدولية في هذه الحرب انظر:-محمود صالح سعيد، موقف روسيا من التطورات السياسية في جبل لبنان1840-1861، ابحاث كلية التربية الأساسية (مجلة)، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، مج12، العدد4، 2013.

[3] تم بموجب هذا النظام تقسيم جبل لبنان إلى قائممقاميتين(وحدتين إداريتين)، يتولى إحداهما أمير ماروني، والأخرى أمير درزي، ويكونا تحت إشراف والي صيدا. للمزيد ينظر:- علي راغب حيدر احمد، المسلمون الشيعة في كسروان وجبيل: سياسياً-تاريخياً-إجتماعياً بالصور والوثائق1842-2002، بيروت، 2007، ص44-53.

[4] ايليا حريق، التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث, بيروت د.ت، ص194-195.

[5] الدروز: نشأت هذه الطائفة في القرن الحادي عشر الميلادي، إذ جاء "تكشين الدرزي"، إلى سورية في عام411ه/1020م، وأستقر في أسفل جبل حرمون، وبشر بمذهب جديد، يدور حول فكرة أن الخليفة الحاكم بأمر الله، إمام ذو صفة فوق الطبيعة. للمزيد انظر: محمد حسين زبون الساعدي، الدروز والتطورات السياسية في لبنان1943–1989، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2006.

(6) الطائفة المارونية: تُعد أكبر الطوائف المسيحية. تعود نشأتها إلى القرن الخامس الميلادي بعدما أسس تلامذة القديس مار مارون ديراً باسمه، ومن أتباعهم تشكّلت هذه الطائفة عام451م. للمزيد ينظر:-محمد رضيوي فجر محمد الحميداوي، الموارنة ودورهم في الحياة السياسية اللبنانية1919-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2015.

(7) منير اسماعيل، مجلس الادارة الكبير في عهد المتصرفية اول تجربة انتخابية وادارية في تاريخ العرب الحديث، الحياة النيابية (مجلة)، مجلس النواب اللبناني، بيروت، مج47، 2003، ص75.

(8) علي معطي، العلاقات العثمانية–اللبنانية في عهد المتصرفية 1861-1918، بيروت، 2007، ص83-98.

(9) لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996، ص79-105.

(10) أنطوان عارج، لبنان السلطات العامة، بيروت، د.ت، ص22.

(11) شكلت هذه اللجنة بالقرار المرقم(336) الصادر في الأول من أيلول1920. محاضر اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة الاولى، المنعقدة في1920/10/4؛ حلت هذه اللجنة بالقرار الفرنسي المرقم(1304) الصادر في 1920/3/8. محاضر اللجنة الادارية، العقد العادي الاول، الجلسة الرابعة، المنعقدة في1922/3/8.

(12) حسن الحسن، الانظمة السياسية والدستورية في لبنان وسائر البلدان العربية، بيروت، 1967، ص105-111.

(13) للمزيد من التفاصيل ينظر: بشرى ابراهيم سلمان العنزي، موقف اللبنانيين من اعلان دولة لبنان الكبير والجمهورية اللبنانية1920-1946، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2017.

(14) للمزيد من التفاصيل ينظر: قاسم خليف عمار العكيلي، التنوع الطائفي وأثره على الواقع السياسي في لبنان 1920-1958 (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، 2013.

(15) الجنرال غورو: ولد في باريس عام1867، تخرج من كلية سان سير العسكرية برتبة ضابط في الجيش الفرنسي عام1891. أصبح مفوضاً سامياً على سورية ولبنان في عام1919. عين حاكما عاما لباريس للمدة (1926-1937). توفي عام1947. للمزيد ينظر:- رائد عباس فاضل الشمري، السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان1920-1946، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2006، ص38-55.

(16) مصطفى النجا: ولد في بيروت 1852. تلقى علومه الدينية في بيروت. انتخب عام1909 مفتيا عاما لبيروت. له الكثير من المؤلفات في الادب والامور الشرعية. توفي عام1932. انظر:- بشرى ابراهيم سلمان العنزي، المصدر السابق، ص84

(17) نقلا عن: طارق احمد قاسم، تاريخ لبنان المعاصر، بيروت، 2012، ص48.

(18) محاضر اللجنة الادارية، الجلسة الرابعة، المنعقدة في1922/3/8.

(19) حليم قدورة: ولد في بيروت1879، مسلم من الطائفة السنية، تلقى تعليمه في مدرسة الاباء اليسوعيين، درس الطب في فرنسا وعاد لبنان وعمل في مستشفى القديس جاورجيوس1902، انتخب نائبا عن بيروت واعيد انتخابه1929، دخل في جمعية المقاصد الخيرية، توفي1948. للمزيد ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي اللبناني، بيروت، 2007، ص421.

(20) نور الدين علم الدين: ولد في طرابلس عام1883، مسلم من الطائفة السنية، درس في المدرسة السلطانية، اسس دارا للفقراء في طرابلس، انتخب رئيسا لبلدية الميناء لمدة 30 عاما، انتخب في المجلس التمثيلي عام1922، توفي عام1957. للمزيد ينظر:-المصدر نفسه، ص367-368.

(21) خالد شهاب: ولد في النبطية عام1892، مسلم من الطائفة السنية، كان من المعارضين للفرنسيين وحكم عليه بالاعدام، ولكن عفى عنه الجنرال غورو، واصبح من الموالين للفرنسيين، اصبح عضوا في اللجنة الإدارية ومجالس النواب اللبناني، كما تولى بعض الوزارات، توفي عام1978. للمزيد ينظر:- نورس عبد الكريم شهاب احمد المعاضيدي، الأمير خالد شهاب ودوره السياسي في لبنان1892-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الانبار، 2019.

(22) عبود عبد الرزاق: ولد في عكار1880، مسلم من الطائفة السنية، درس في إسطنبول، كان عمه من كبار الملاكين في عكار، انتخب1922 - 1929، توفي1958. للمزيد ينظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص343.

(23) حسين قزعون: ولد في البقاع1866، مسلم من الطائفة السنية، منح لقب بك بسبب وجاهته الاجتماعية من قبل السلطات العثمانية، كان عضوا في مجلس المبعوثان العثماني، عرف بمواقفه الوطنية واسس دارا للفكر، توفي1942. للمزيد ينظر:- المصدر نفسه، ص422.

(24) خير الدين عدرا: ولد في طرابلس1880، درس في مدارسها وتعلم اللغة التركية، انتخب في العهد العثماني رئيسا لغرفة تجارة طرابلس كونه من تجار المدينة الكبار، انتخب رئيسا لبلدية طرابلس1922. توفي في عام1936. المصدر نفسه، ص350-351.

(25) محاضر المجلس التمثيلي الاول والثاني 1922-1926.

(26) حوّله المفوض السامي هنري دو جوفنيل الى مجلس تأسيسي عام1925.

(27) للمزيد من التفاصيل عن هذ الموضوع: يحيى محمد زاير الكورجي، الاثر السياسي للطائفة السنية في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الجامعة المستنصرية، 2021.

(28) للمزيد من التفاصيل عن مجلس الشيوخ انظر: حسين عبد الحسين عباس الزهيري، صفحات من التاريخ اللبناني الحديث والمعاصر، ج2، دار الفرات للثقافة والنشر، بابل، 2023.

(29) شفيق جحا، الدستور اللبناني: تاريخه-تعديلاته-نصه الحالي1926-1991، بيروت، 1991، ص44.

(30) محاضر مجلس الشيوخ اللبناني، الجلسة الاولى-الثانية-الثالثة، المنعقدة في1927/5/25.

(31)هنري دو جوفنيل: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي وأحد ممثلي فرنسا في عصبة الأمم. حاول التفاهم مع اللبنانيين بالطرق السلمية. وفي عهده صدر الدستور اللبناني وأعلنت الجمهورية عام1926. توفي بباريس عام 1935.حسين عبد الحسين عباس الزهيري، مسيحيو لبنان الارثوذكس من الاحتلال حتى الجلاء1918-1946، المركز العربي الديمقراطي، برلين، 2023، ص23.

(32) اعضاء مجلس الشيوخ هم كل من: حسين الزين واحمد الحسيني فضل الفضل(شيعة) سامي أرسلان (دروز) حبيب باشا السعد وأميل إده والبير قشوع ويوسف نمور ويوسف أسطفان (موارنة) نخلة التويني وجبران النحاس (أرثوذكس) سليم النجار(كاثوليك) أيوب ثابت(أقليات)، فضلاً عن الشيوخ السنة الثلاثة. للمزيد ينظر:-حسين عبد الحسين الزهيري واخران، الدستور اللبناني وتعديلاته وتعطيله خلال المدة(1925-1975) (دراسة تاريخية)، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة واسط، العدد39، 2018 ؛ مجلة العرفان، صيدا، أهم الاخبار والآراء: الجمهورية اللبنانية، مج11، ج9، صيدا، 1926، ص1000.

(33)عبد الله بيهم: ولد في بيروت1879، مسلم من الطائفة السنية، درس في مدارس المقاصد، عين شيخاً في مجلس الشيوخ1926، وعين مرة أخرى1929.نال منصب أمين سر الدولة1934، و1939، و1943، توفي في كانون الأول1962. للمزيد ينظر:- يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص25.

[34] محمد الجسر: ولد في طرابلس1881.مسلم من الطائفة السنية. انتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني1913-1915.كان من الرافضين للوحدة السورية، اعترف بالكيان اللبناني الذي أنشأه الفرنسيون. أصبح رئيساً لمجلس الشيوخ1926. توفي1934.انظر:-المصدر نفسه، ص59.

[35] محمد الكستي: ولد في بيروت1868، تعلم القراءة والكتابة على يد والده، سافر الى مصر وانهى دراسته في الازهر، عين قاضيا لبيروت، كان من المؤيدين للانتداب الفرنسي، عين شيخا في مجلس الشيوخ، توفي في عام1932. المصدر نفسه، ص14.

[36] حبيب باشا السعد: ولد في ناحية الشوف1866. مسيحي من الطائفة المارونية. أصبح مديراً ناحية الجرد1884. أصبح رئيسا لأول مجلس نيابي1922. ثم عين رئيساً للوزارة 1928، وأصبح رئيساً للجمهورية1934، واستقال1936. المصدر نفسه، ص63.

[37] شادي خليل أبو عيسى، الولايات غير المتحدة اللبنانية، بيروت، 2009، ص376-377.

[38] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، صفحات من التاريخ اللبناني، ص54.

[39] شادي خليل أبو عيسى، المصدر السابق، ص377.

[40]محاضر مجلس الشيوخ اللبناني، الجلسة الاولى-الثانية-الثالثة، المنعقدة في1926/5/25 .

[41]المصدر نفسه.

[42] محاضر مجلس الشيوخ، الدورة الأولى لعام1926- 1927، العقد الأول، الاجتماع الأول، في 1926/10/19 .

[43] المصدر نفسه.

[44]محاضر مجلس الشيوخ، الدورة الأولى لعام1926- 1927، العقد الأول، الاجتماع الخامس، المنعقدة في 12/4/ 1926 .

[45] محاضر مجلس الشيوخ، الدورة الأولى لعام1926- 1927 ، العقد الأول ، الاجتماع الثامن، في 1926/12/17.

[46] حدثت اضطرابات كبيرة في الجنوب اللبناني من قبل الشيعة اعتراضا على الاجراءات الفرنسية القاسية تجاههم. للمزيد ينظر:-حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان1920-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة واسط، 2016.

[47]محاضر مجلس الشيوخ، الجلسة الاولى، الاجتماع الثالث،1927/3/25.

[48]محاضر مجلس الشيوخ، الجلسة الثالثة، الاجتماع الرابع، المنعقدة في1927/8/25.

[49] محاضر مجلس الشيوخ، الجلسة الرابعة الاجتماع الثالث، المنعقدة في1927/9/25.

[50] محاضر مجلس الشيوخ، الدورة الأولى لعام1926- 1927، العقد العادي الثاني ، الجلسة الاولى، الاجتماع الاول، في 1927/3/22.

[51] محاضر مجلس الشيوخ، جلسة 1927/3/22.

[52] المصدر نفسه.

[53] المصدر نفسه.

[54] اميل اده: ولد في دمشق1884، اكمل دراسته في بيروت1900، درس الحقوق في فرنسا وتخرج فيها1905، اسهم في تأسيس جمعية بيروت اللبنانية، كما اسهم في تأسيس حزب الترقي1920، وشغل منصب رئيس الحكومة1929، وعينه المفوض السامي رئيساً للجمهورية للفترة من 1936 - 1941، وفي تشرين الثاني1943 عينه هيللو رئيساً للدولة ورئيساً للحكومة، توفي في27 ايلول1949. للمزيد ينظر:- ياسر حمد خليفة ضايع المحلاوي، إميل إده ودوره السياسي في لبنان حتى عام1949، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الانبار، 2014.

[55]محاضر مجلس الشيوخ، جلسة 1927/3/22.

[56] يوسف قزما خوري، البيانات الوزارية ومناقشاتها في مجلس النواب 1926-1984، مج1، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت، 1986، ص12-14.

[57] المصدر نفسه، ص18.

[58] المصدر نفسه.

[59] أوغست أديب باشا: ولد في استانبول عام1859. ترأس حزب الاتحاد اللبناني عام1917. عُيّن مديراً لوزارة المالية في دولة لبنان الكبير، وبعد إعلان الدستور والجمهورية عين رئيساً للوزراء مع توليه وزارة المالية في عام 1926. توفي عام1936. ينظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المصدر السابق، ص35 .

[60]يوسف قزما خوري، المصدر السابق، ص61.

[61] المصدر نفسه، ص62 وما بعدها.

[62] دميان دي مارتيل: ولد في باريس1878. درس الحقوق ثم تخرج من المدرسة السياسية بباريس، وفي أيار1901 أصبح ملحقاً بمكتب رئيس الوزراء. وفي1913 كلف بأعمال السكرتير الأول في بكين، وفي أيلول1916عين سكرتيراً أولاً في سيبيريا. وفي1920عين مفوضاً سامياً في القوقاز، وبعدها عين سفيراً لفرنسا في طوكيو في1920، ومن ثم مفوضاً سامياً في سورية ولبنان بدلاً عن هنري بونسو1933. توفي1940. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام لبنان والرؤساء 1840-2008، بيروت،2012، ص93-95.

[63] حسين عبد الحسين عباس الزهيري، الشيعة ودورهم السياسي في لبنان، ص153.

[64] هناء صوفي عبد الحي، النظام السياسي والدستوري في لبنان، بيروت، 1994، ص81.

[65] ملحم قربان، تاريخ لبنان السياسي الحديث، ج1، بيروت، 1981، ص181.

[66] حسان علي حلاق، الاتجاهات الطائفية في لبنان 1918-1943 بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصرة ، بيروت، 1979، ص50 .

[67] روبير ابيلا، اطوار الحكم في لبنان، بيروت، 1943، ص66-67.

[68] للمزيد من التفاصيل انظر:-حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان1943-1952، بيروت، 1981، ص150.

[69] ويغان العلم، قراءة في الجوانب الثابتة والمتغيرة للقوانين الانتخابية اللبنانية1943-1960(التمثيل الشعبي والانتخابات في لبنان)، بيروت، 2005، ص380 .

[70] خير الدين الاحدب: ولد في طرابلس1894. مسلم من الطائفة السنية. وفي1925 أسس جريدة العهد الجديد. انتخب عن بيروت1934. وأصبح رئيساً للوزراء1937. توفي ودفن في باريس1941. وأحضرت رفاته إلى لبنان1947. انظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص28.

[71] لحد خاطر، الانتخابات النيابية في تاريخ لبنان، بيروت، 1996، ص144.

[72] محمد امين قزعون: ولد في البقاع 1877. درس الطب في الجامعة الاميركية في بيروت. اسهم في انشاء محطة كهرباء في البقاع. توفي 1945. انظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص423-424.

[73] امين المقدم: ولد في طرابلس1885. تخرج ضابطا في الجيش العثماني. عينه الفرنسيون قائدا للدرك في البقاع. انتخب نائبا عن الشمال1934. كان من انصار اميل ادة. توفي1950. انظر:- المصدر نفسه، ص491.

[74] محمد عبود عبد الرزاق: ولد في عكار 1903. اشتهر باسم محمد العبود. اكمل دراسته في طرابلس. ثم معهد الحقوق في اليسوعية. انتخب في المجلس النيابي حتى عام1947. كان عضوا في لجنة المفاوضات للمعاهدة مع فرنسا. اغتيل في تموز1953. انظر:- المصدر نفسه، ص343-344.

[75] روبير ابيلا، المصدر السابق، ص66-67 .

[76] فيغان العلم، المصدر السابق، ص97.

[77] لحد خاطر، المصدر السابق، ص143-144.

[78] ويغان العلم، المصدر السابق، ص381.

[79] ميشال زكور، اساس الحكم الجمهوري بعد معركة الرئاسة، مجلة المعرض، بيروت، العدد45، 1935-1936، ص1؛ مجلة العرفان، رئاسة الجمهورية اللبنانية، مج26، ج9، 1936، ص717.

[80] بشارة الخوري: ولد عام1890، درس في مدارس اليسوعيين في بيروت، أسس الكتلة الدستورية عام1932، انتخب رئيسا للجمهورية عام1943 حتى قيام انتفاضة تموز عليه عام1952. للمزيد ينظر:- حسين عبد الحسين عباس الزهيري وحيدر عبد العالي جبر، الصحافة اللبنانية المعارضة للفرنسيين عام1943: جريدة(؟؟) علامتي الاستفهام انموذجا، مجلة كلية الاداب، كلية الاداب، جامعة ذي قار، مج38، العدد1، 2022، ص237.

[81] يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص77.

[82] م.م.ن، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الاولى، المنعقدة في10/15/ 1936.

[83]يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص78.

[84]المصدر نفسه.

[85]المصدر نفسه

[86]المصدر نفسه، ص78-79.

[87]م.م.ن، الدور التشريعي الثالث، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الاولى، المنعقدة في10/15/ 1936.

[88] الدور التشريعي الثالث العقد الاستثنائي الثالث الجلسة الثانية المنعقدة في11/17/ 1936.

[89]يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص81.

[90] المصدر نفسه.

[91] سليم اللبابيدي: ولد في بيروت1891، مسلم من السنة، درس الطب في الجامعة الاميركية ببيروت وعمل طبيبا جراحا في بيروت، واستاذا في الجامعة الأميركية، توفي عام1981. ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص446.

[92] احمد الخطيب: ولد في الخروب1883، درس على يد الكتاتيب، عمل في التجارة، كان عضوا في محكمة استئناف، توفي عام1956. ينظر:- يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص83.

[93] راشد المقدم: ولد في طرابلس1894، مسلم من السنة، تزعم التيار الاستقلالي وعدم المنادة بالوحدة السورية، رفض الانضمام الى الكتلة البريطانية في عهد سبيرس فنفي على اثرها الى خارج لبنان وعاد اليها في اليوم نفسه الذي توفي فيه 22 اذار1944. ينظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص492.

[94] شفيق كرامي: ولد في طرابلس1884، مسلم من السنة، درس في المدرسة السلطانية، انتخب نقيبا للمحامين ورئيسا لبلدية طرابلس، توفي عام1957. ينظر:- يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص83.

[95] نصوح الفاضل: ولد في الضنية 1891، مسلم من الطائفة السنية، لديه الكثير من الأملاك، انتخب عن الشمال1937-1957، توفي عام1961. ينظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص397.

[96] كمال جبر: ولد في بيروت1900، من المسلمين السنة، اسس مصنعا لصناعة البسكويت والمعكرونة والكبريت، ومعملا للغزل والنسيج، اشترك في الثورة السورية1926 وكان يمد الثوار بالمواد الغذائية والطبية، انتخب عضوا في مجلس ادارة الصناعيين اللبنانيين1929، وعضوا في مجلس بلدية بيروت1936، وترأس غرفة تجارة بيروت1960-1972، توفي عام1972. ينظر:- يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق،ص82.

[97] محي الدين النصولي: ولد في بيروت1896، درس في مدارس الفرير، اسس الحركة الكشفية1918، انتخب عضوا في جمعية المقاصد الخيرية، اسس جريدة بيروت1939، اتخذ شعار العروبة فوق الجميع، انتخب نقيبا للصحفيين 1944، توفي عام1966. ينظر:- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص513.

[98] ناجي كريم الحلو، حكام لبنان1920-1980، بيروت، 1980، ص42.

[99]يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق،ص83.

[100] الفرد جورج نقاش: ولد في بيروت1888، درس في مدرسة القديس يوسف للآباء اليسوعيين1904، ونال شهادة الحقوق من جامعة السوربون1909، عينه المندوب السامي رئيساً للدولة عام1941 واستقال منه 1943، توفي في عام1978. ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص518-519 .

[101] جورج كاترو: ولد في ليموج1877، تخرج في كلية سان سير1897، خدم في اسيا وأفريقيا، من أبرز الشخصيات الاستعمارية الفرنسية، أسره الألمان1915، وأطلق سراحه بعد نهاية الحرب1918، قاد حركة انفصالية ضد حكومة فيشي بسبب رفضه عقد إتفاقية مع الألمان، وانضم إلى الجنرال ديغول، عين مفوضاً عاماً لسورية ولبنان1943، توفي عام1969. ينظر:-عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، معجم حكام، ص102-104.

[102] أدورد سبيرس: ولد في لندن1887، اكمل دراسته في المدرسة العسكرية البريطانية1903، عائلته من الاستقراطيين البريطانيين، ترأس بعثة بلاده إلى باريس بين عامي(1917-1920)، كان في الحرب العالمية الثانية تحت أمرة الجيش الفرنسي، شغل منصب المنسق العام بين الجيش البريطاني، والجيش الفرنسي1940، أصبح رئيس البعثة البريطانية في سورية ولبنان1941. ينظر:-عدنان اسكندر انطوان، الشيخ بشارة الخوري ودوره في تاريخ لبنان حتى عام 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2005، ص68.

[103] حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ص197-198.

[104] سامي الصلح: مسلم من الطائفة السنية، ولد في عكا1887، تمت محاكمته في عالية1915 ونفي إلى استانبول، انتخب نائباً للدورات(1943-1964)، توفي عام1968. ينظر:-صقر يوسف صقر، سامي الصلح أول رئيس حكومة رفض أن يكون باشكاتب عند أي رئيس جمهورية، مجلة معلومات، العدد61، بيروت، 2008، ص22-28.

[105]يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص83-84.

[106] المصدر نفسه.

[107] حسين عبد الحسين عباس الزهيري الشيعة ودورهم السياسي في لبنان، ص
[108] محمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص210.
(109) فؤاد الخوري، النيابة في لبنان، نشؤها، اطوارها، اثارها، اعلامها من1860 الى1977، بيروت، 1980، ص203.
(110) ماهر جبار محمد علي الخليلي، التيارات الفكرية في لبنان 1943-1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009، ص213 .
[111]احمد البرجاوي
[112] حسين العويني:
[113]رفعت قزعون:
[114]رياض الصلح: ولد في بيروت عام1894، مسلم من الطائفة السنية، انتمى إلى الكتلة الاسلامية1942. تولّى منصب رئيس الوزراء بين عامي(1943-1951)، أسهم في تحقيق استقلال لبنان عام1943، عقد مع بشارة الخوري الميثاق الوطني عام1943، اغتيل من قبل أعضاء في الحزب القومي السوري في عمان في تموز1951. للمزيد ينظر:- حسين عبد الحسين عباس الزهيري وحيدر عبد العالي جبر، المصدر السابق، ص237.
[115]سليمان العلي: ولد في عكار1910، من المسلمين السنة، انتخب في دورات1943-1947-1951-1960-1972، اتهم باغتيال النائب محمد عبد الرزاق، توفي في عام1987. للمزيد ينظر:-يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص.....
(116) مركز A3 للدراسات(اعداد)، دليل النائب اللبناني، مائة وواحد وثلاثون سنة من عمر المجلس النيابي 1861-1992، دار المستقبل، بيروت، 1993، ص93.
(117)الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثانية، المنعقدة في17 /1947/6.
(118)المصدر نفسه.
(119)الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الأولى، المُنعقدة في 3 /1948/8
(120)المصدر نفسه.
(121)يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، ص83-84.
(122) محمد حسين دكروب، موارنة لبنان السلطة والقرابة والطائفية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1981، ص146-147.
(123)الدور التشريعي السادس، الجلسة الحادية عشرة، المُنعقدة في27 /1948/5.
(124)المصدر نفسه.
(125) الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة الأولى، المنعقدة في25 /1949/1 .
(126) المصدر نفسه.
(127)المصدر نفسه.
(128)المصدر نفسه.
(129)المصدر نفسه.
(130)المصدر نفسه.
(131) الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الخامسة، المنعقدة في1949/10/15 .
(132)المصدر نفسه.
(133)المصدر نفسه.
(134) روبير أبيلا، لبنان والحياة البرلمانية، بيروت، 1954، ص20-50 ؛ زكي النقاش، لبنان بين الحقيقة والظلال ، بيروت ، 1965، ص246-248.
(135) محمد رضيوي فجر الحميداوي، المصدر السابق، ص223.
(136)ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية1861-1992، بيروت، 1992، ص26.
(137) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية ، العدد33 ، 1950/6/16.
(138) سامي الصلح، احتكم الى التاريخ، بيروت، 1970، ص104.
(139) اغتيل في تموز فجاء بدلا منه صلاح البزري.
[140]صائب سلام: ولد في بيروت1905، من المسلمين السنة، درس الحقوق في الجامعة الأميركية، فحصل على البكالوريوس في العلوم الاقتصادية من لندن، انتخب نائباً لأول مرة عن بيروت في دورة1943، واعيد انتخابه في دورات(1951، و1960، و 1964، و 1968، و 1972)، عُين وزيراً للداخلية1946، ورئيساً لمجلس الوزراء خلال الأعوام(1953، و1960، و1961، و1970، و1972)، توفي في عام2002 .للمزيد ينظر:- فاضل حايف كاظم غربي السلطاني، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام2000، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2014 .
[141]رشيد كرامي: وُلِد في1921/12/30 في قرية مرياط في طرابلس والده عبد الحميد كرامي، والدته السيدة يمنى علم الدين، دخل رشيد كرامي في مدرسة الفرير للدراسة الابتدائية، ومن ثم انتقل للدراسة الثانوية في كلية التربية والتعليم الإسلامية، تخرج فيها عام1942، سافر إلى مصر، درس في كلية القانون، جامعة القاهرة، ونال شهادة البكالوريوس عام1947، وانتخب نائبا عن طرابلس بعد وفاة والده في عام1951. للمزيد ينظر:- حسن جبار سعيد الخفاجي، رشيد كرامي ودوره السياسي في لبنان 1951-1987، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل ، 2014.
[142]سعدي المنلا: ولد في طرابلس1890، مسلم من الطائفة السنية، فاز نائباً عن طرابلس1943، عين وزيراً1945، وفي العام نفسه أنتخب رئيساً للحكومة، توفي عام1973. للمزيد ينظر:-يحيى محمد زاير الكورجي، المصدر السابق، 52
(143)بشير العثمان: ولد في عكار1914، درس في مدارس الفرير، انتخب نائبا1951 و1957 و1964 و1968. اصبح وزيرا للبريد1958 وللزراعة1966. توفي في عام1994. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص265. اغتيل في تموز فجاء بدلا منه صلاح البزري.
(144) دافيد عيسى ونبيل براكس، تحت قبة البرلمان 1861-1996، بيروت، 1996، ص19-22.
(145) عدنان اسكندر انطوان، المصدر السابق، ص155-159.
(146) الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الثامنة، المنعقدة في1951/7/25 .
(147) المصدر نفسه.

(148) المصدر نفسه.

(149) الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الثاني(الدورة الثانية)، الجلسة الأولى، المنعقدة في2/19/ 1952 .
(150) ماجد خليل ماجد، المصدر السابق، ص104.
(151) ماهر جبار محمد علي الخليلي، المصدر السابق، ص131-133.
(152) دافيد عيسى ونبيل براكس، المصدر السابق، ص19-23.

(153) الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الرابعة، المنعقدة في10/9/ 1952 .

(154) المصدر نفسه.

(155) المصدر نفسه.

(156) الدور التشريعي السابع، العقد العادي الاول، الجلسة التاسعة، المنعقدة في5/12/ 1953.

(157) المصدر نفسه.

(158) المصدر نفسه.

(159) المصدر نفسه.

(160) المصدر نفسه.
(161) الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة السادسة، المنعقدة في3/5/ 1954.
(162) المصدر نفسه.
(163) المصدر نفسه.
(164) المصدر نفسه.
(165) المصدر نفسه.
(166) الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول (الدورة الثانية)، الجلسة الأولى (الدورة الثانية)، المنعقدة في9/28/ 1954.
(167) المصدر نفسه.
(168) الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، الجلسة الرابعة، المنعقدة في7/14/ 1955.
(169) المصدر نفسه.
(170) الدور التشريعي الثامن، الاستثنائي الأول (الدورة الرابعة)، محضر الجلسة الأولى (من الدورة الرابعة)، المنعقدة في10/4/ 1955.
(171) الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الاول لسنة 1956، الجلسة الثانية، المنعقدة في1956/3/29.
(172) المصدر نفسه.
(173) المصدر نفسه.
(174) المصدر نفسه.
(175) المصدر نفسه.
(176) الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني لسنة1956، الجلسة السابعة، المنعقدة في11/27/ 1956.
(177) المصدر نفسه.
(178) ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية وتطور احكامها (1922-1992)، مجلة الحياة النيابية، بيروت، مج17، 1995، ص30 .
(179) هدى رزق، صناعة النخب السياسية في لبنان1992-2009: ظروف، قوانين، ونتائج، بيروت، 2011، ص59-61.
(180) مركز 3A للدراسات، المصدر السابق، ص106.
(181) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد20، 1957/5/8 ؛ دافيد عيسى ونبيل براكس، المصدر السابق، ص23 .
(182) الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، العدد18، 1957/4/25.
(183) د.ع.و، لبنان، الانتخابات النيابية ل-1308/8 ؛ الدولية للمعلومات، المصدر السابق، ص18-20.
(184) جميل مكاوي: ولد في بيروت1911، درس في الفرير ببيروت، سافر الى باريس1932 درس الحقوق في السوربون وتخرج فيها1935، انتخب رئيسا لمنظمة النجادة عام1940. اسس صحيفة الهدف. توفي في عام 1971. عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم النيابي، ص363-364.
(185) ماجد خليل ماجد، الانتخابات النيابية1861-1992، ص115-126.
(186) مبدأ ايزنهاور: وجّه الرئيس الأميركي ايزنهاور في1957/1/15 رسالة الى الكونغرس الأميركي دعاه فيها إلى تقديم المساعدة لدول الشرق الاوسط عن طريق استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الأقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد أي عدوان مسلح من جانب أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية، والقيام ببرامج معونات عسكرية أميركية إلى دول المنطقة، مع قيام الولايات المتحدة بتقديم المعونة لدول الشرق الأوسط من أجل تنمية اقتصادياتها، وقد نوقش المشروع في الكونغرس الأميركي وتمت الموافقة عليه بالاجماع ودخل مرحلة التطبيق الفعلي في 9 آذار عام 1957. للمزيد ينظر:- عهود عباس احمد، مبدأ أيزنهاور والسياسة الامريكية تجاه الوطن العربي1957-1958، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة البصرة، 1997.
(187) الدور التشريعي التاسع، العقد الاستثنائي الأول لسنة 1957، الجلسة الثالثة ، المنعقدة في8/29/ 1957.
(188) المصدر نفسه.

[189]المصدر نفسه.
[190]المصدر نفسه.
[191]المصدر نفسه.
[192]المصدر نفسه.
[193]المصدر نفسه.
[194]المصدر نفسه.
[195]الدور التشريعي التاسع، الجلسة الثانية، المنعقدة في1958/3/25.
[196]المصدر نفسه.
[197]المصدر نفسه.
[198]المصدر نفسه.